جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال القسم:

اقتصاديات المال والأعمال

دور العلاقات الأردنية الخليجية في الحد من البطالة في الأردن

The Role of Jordanian and Gulf Relations in Reduction of Unemployment in Jordan

إعداد

مجدي نواف الشديفات

إشراف

الدكتور تركي الفواز

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي في كلية إدارة المال والأعمال في جامعة آل البيت.

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الأول: ٢٠١٤/ ٢٠١٥

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا الطالب **مجدي نواف الشديفات**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / /٢٠١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: **مجدي نواف الشديفات** الرقم الجامعي: **١٢٢٥١٢٠٠٧**

التخصص: **الاقتصاد والتعاون الدولي** الكلية: **إدارة المال والأعمال**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

دور العلاقات الأردنية الخليجية في الحد من البطالة في الأردن

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ / /٢٠١٤م

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

دور العلاقات الأردنية الخليجية في الحد من البطالة في الأردن

The Role of Jordanian and Gulf Relations in Reduction of Unemployment in Jordan

وأجيزت بتاريخ: / /2014

إعداد

مجدي نواف الشديفات

إشراف

الدكتور تركي مجحم الفواز

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
1- الدكتور تركي مجحم الفواز	(مشرفاً ورئيساً)	.....
2- الدكتور حسين علي الزيود	(عضواً)	.....
3- إبراهيم محمد البطاينة	(عضواً)	.....
4- الدكتور أحمد عارف العساف	(عضواً)	.....

الإهداء

إلى من أحمل اسمه بكل فخر

إلى حكمتي وعلمي

إلى أدبي وحلمي

إلى طريقي المستقيم

..... والدي العزيز

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله

..... أمي الغالية

إلى التي ساندتني ومنحتني المعنوية في إكمال مشوار دراستي

إلى التي أطمح أن تشاركني مشوار حياتي

.....خطيبتي الحبيبة

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

إلى من آثروني على أنفسهم

إلى من علموني علم الحياة

إلى من أظهروا ما أجمل من الحياة

..... أخوتي الأحباء

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى من سأفتقدهم وأتمنى أن يفتقدونني

إلى من جعلهم الله إخواني بالله ومن أحببتهم بالله

..... زملائي في قسم الاقتصاد والتعاون الدولي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله الكريم، سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات وأتم التسليم وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد

يقول رسول الله صلي الله علية وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" .

فمن واجبي أولاً التوجه إلى خالق الكون والإنسان بشكره الجزيل، على ما أولاني به من نعمه حتى تدوم، ففي شكر النعمة دوامها.

هذا وإنني أتوجه بشكري وتقديري إلى الدكتور:

تركي الفواز

لتفضله بقبول الإشراف على هذه الدراسة، حيث تابع بكل أمانة وإخلاص تفاصيل العمل بها، وكان لملاحظاته وتوجيهاته أكبر الأثر في إعداد هذه الدراسة بشكلها الحالي فجزاه الله عني خير جزاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

Contents

ملخص ..... ي
ABSTRACT ..... ك
الفصل الأول الإطار العام والدراسات السابقة ١
(١ -١) المقدمة ٢
(١ -٢) مشكلة الدراسة ٣
(١ – ٣) أسئلة الدراسة ٣
(١ -٤) أهمية الدراسة ٤
(١ -٥) أهداف الدراسة ٤
(١-٦) منهجية الدراسة ٥
(١-٦ -١) مصادر جمع البيانات ٥
(١-٦ -٢) محددات الدراسة ٥
(١ -٦ -٣) الدراسات السابقة ٦
الفصل الثاني البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية ١١
(٢-١) المقدمة ١٢
(٢-٢) مفهوم البطالة ١٢
(٢-٣) أنواع البطالة ١٤
(٢-٤) أسباب البطالة ١٥
(٢-٥) البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية ١٦
الفصل الثالث العلاقات الدولية ١٨
(٣-١) المقدمة ١٩
(٣-٢) مفهوم العلاقات الدولية ٢٠
(٣-٣) العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية ٢١
(٣-٤) العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية ٢٨
(٣-٥) الحرب والسلم وأثرهما في العلاقات الدولية ٢٩
(٣ -٦) الدبلوماسية ودورها في إدارة العلاقات الدولية ٣٢
الفصل الرابع دور العلاقات الأردنية والخليجية في الحد من البطالة ٣٨
(٤ -١) المقدمة ٣٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤ -٢) دور العلاقات الأردنية والسعودية في الحد من البطالة.....٤٣
أولاً: القروض الميسرة.....٤٩
ثانياً: المنـح.....٥٠
(٤ – ٣) دور العلاقات الأردنية والإماراتية في الحد من البطالة.....٥٢
(٤ – ٤) دور العلاقات الأردنية والقطرية في الحد من البطالة.....٥٤
(٤ – ٥) دور العلاقات الأردنية والعُمانية في الحد من البطالة.....٥٥
(٤ – ٦) دور العلاقات الأردنية البحرينية في الحد من البطالة.....٥٧
الفصل الخامس النتائج والتوصيات.....٦٠
(٥- ١) النتائج.....٦١
(٥- ٢) التوصيات.....٦٣
قائمة المراجع.....٦٥
أولاً: المراجع العربية.....٦٦
ثانياً: المراجع الأجنبية.....٧٠
ثالثاً: التقارير السنوية.....٧٠
رابعاً: المواقع الالكترونية.....٧١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	حجم القوى العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية لعام ٢٠١٢	١٦
٢	معدل البطالة للأردنيين ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر حسب الجنس خلال الأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٢ م)	١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور العلاقات الأردنية الخليجية في الحد من البطالة في الأردن

إعداد

مجدي نواف الشديفات

إشراف

الدكتور تركي الفواز

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور العلاقات الأردنية الخليجية في الحد من البطالة في الأردن.

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم إتباع المنهج الاستقرائي التاريخي من خلال التطرق إلى مفهوم البطالة وأنواعها، وأسبابها، إلى جانب بيان طبيعة البطالة والعمالة الوافدة في الأردن وفي دول مجلس التعاون الخليجي الستة وهي: (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، سلطنة عمان، ومملكة البحرين)، وقد تم تناول مفهوم العلاقات الدولية العوامل المؤثرة فيها، إلى جانب تناول دور العلاقات الأردنية الخليجية في الحد من البطالة. كما واتبعت الدراسة الأسلوب الوصفي من خلال عرض لمجموعة من البيانات الإحصائية والرسومات البيانية التي توضح أهم البيانات المتعلقة بالبطالة.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن العلاقات التي تربط المملكة الأردنية الهاشمية بدول مجلس التعاون الخليجي تتمثل من خلال متطلبات المورد البشري المؤهل والخبرات والعمالة الأخرى للقضاء على البطالة ورفع مستوى المعيشة لهم، وتشكل الأيدي العاملة الأردنية والعربية عامل منافس للموارد البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي، لارتفاع عدد السكان والطلب على العمل ضمن خطط التنمية الاقتصادية الوطنية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة بذل الجهود والدور الأردني من أجل استقطاب استثمار دول مجلس التعاون من خلال عمل السفارات الدبلوماسية في دول مجلس التعاون الخليجي.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، البطالة، المملكة الأردنية الهاشمية، دول مجلس التعاون الخليجي.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Role of Jordanian and Gulf Relations in Reduction of Unemployment in Jordan

Prepared by:

Majdi Nawaf Al- Shdefat

Supervised by:

Dr. Turky Al- Fawaz

ABSTRACT

This study aimed to identify the role of Jordanian Gulf relations in the reduction of unemployment in Jordan.

To achieve the objective of the study the inductive historical approach has been used through speaking about the concept of unemployment, it's types, and the nature of unemployment and expats in Hashemite Kingdom of Jordan and the country of Gulf Cooperation Council (GCC) (Saudi Arabia, Kuwait, United Arab Emirates, Qatar, Oman, and Bahrain), beside talking about the role of relations between Hashemite Kingdom of Jordan and the Gulf in the reduction of unemployment. also the study followed the descriptive method through the presentation of a set of statistical data and graphs that illustrate the most important data related to the unemployment in Jordan.

The results indicated that the relations between Hashemite Kingdom of Jordan and the Gulf Cooperation Council is through the requirements of human resource qualification, experience and other employment to eliminate unemployment and raise the standard of living for them, and the workforce of Hashemite Kingdom of Jordan and the Arab worker represent a competitor of human resources in the Gulf Cooperation Council, because of .rising population and demand for labor within the national economic development plans

The study recommended that there is a need to the Jordanian role and make efforts in order to attract investment from the GCC countries through the work of embassies in the .diplomatic Cooperation Council

Key words: international relations, unemployment, Hashemite Kingdom of Jordan, the Gulf Cooperation Council (GCC).

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار العام والدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١ - ١) المقدمة

تعد مشكلة البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية من أهم المشكلات التي تواجه اقتصاده الوطني والتي بدأت آثارها بالظهور خلال فترة الثمانينات وحتى وقتنا الحالي، حيث أصبحت معدلات البطالة في تذبذب ملحوظ نظراً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على واقع المجتمع الأردني، فعلى سبيل المثال ارتفعت معدلات البطالة من ١.٦% في عام ١٩٧٦ لتصبح ١٨.٦% في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، وأخذت معدلات البطالة تأخذ خانتين ابتداءً من عام ١٩٩٠ (الزعبي والحنيطي، ٢٠١١).

وتعتبر ظاهرة البطالة بين مواطني دول مجلس التعاون الخليجي محدودة إذا ما تم مقارنتها بالدول العربية الأخرى، ولا تشكل هذه الظاهرة مشكلة من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، ولكن نجد أن التغيرات المتسارعة التي يتعرض لها سوق العمل، وارتفاع حجم الاحتياجات الاستهلاكية الخاصة بالمواطنين، وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة ومشاركتها للرجل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كلها عوامل تؤدي إلى احتمالية تزايد عدد المواطنين الذين يبحثون عن عمل دون جدوى خلال الأعوام القليلة القادمة (مجموعة مؤلفين، ٢٠٠٩).

وقد حرصت دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز وجود العمالة الأجنبية فيها؛ نظراً لحاجتها إلى تغطية الأيدي العاملة الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية التنموية التي تقوم بإنشائها؛ ولمحدودية العدد السكاني فيها، إلى جانب قلة الخبرات والمهارات المطلوبة، وقابلية العمالة الأجنبية للتكيف في مختلف الأعمال بالرغم من تنوع مصاعبها وظروفها (أبو عمشة، ٢٠١١).

وتعتبر علاقات المملكة الأردنية الهاشمية بدول الخليج العربي علاقات أخوية متينة وراسخة، تتخللها أسس ثابتة من الاحترام المتبادل والتفاهم والتاريخ المشترك واللغة الواحدة والعقيدة الجامعة، مما يؤدي إلى تعزيز وتقوية العلاقات، وغالباً ما تقوم العلاقات بين الدول على المصالح والأهداف المشتركة، وهذا ما يتبين من خلال طبيعة العلاقة القائمة بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول الخليجية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، حيث تعتبر هذه العلاقة موجودة بصورة متواصلة نظراً لاشتراك هذه الدول بالهوية القومية والجغرافيا والوطن الواحد، الأمر الذي يساعد على بناء علاقات تعاون وروابط تتسم بالإخاء والمودة الدائمة، دون أن يكون لخلافات الرأي والتوجهات السياسية تجاه بعض القضايا العربية والإقليمية أو المواقف منها أي تأثير على هذه العلاقة (عمايرة، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هذا المنطلق فقد جاءت هذه الدراسة لتبحث العلاقات الأردنية مع دول مجلس التعاون الخليجي بهدف التعرف على دور هذه العلاقات في حل مشكلة البطالة أو الحد منها نظراً لتفاقم هذه المشكلة وانتشارها بين المواطنين في الدول المعنية.

(١- ٢) مشكلة الدراسة

أصبحت ظاهرة البطالة تحتل حيزاً كبيراً ضمن المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها المملكة الأردنية الهاشمية، فمع ازدياد عدد السكان، وارتفاع نسبة الخريجين من طلبة الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، ولجوء الأخوة السوريين إلى المملكة الأردنية الهاشمية جراء الأحداث السياسية التي تعرضت لها الجمهورية السورية العربية، أصبحنا نجد تزاحما كبيراً على سوق العمل الأردني دون وجود بدائل ملائمة الأمر الذي أدى إلى انخفاض قدرة سوق العمل الأردني على استيعاب الأعداد الكبيرة من المواطنين ممن يبحثون عن عمل، هذا إلى جانب زيادة الوعي فيما يتعلق بضرورة مشاركة المرأة الأردنية الحياة الاقتصادية للرجل، وارتفاع أعداد الطلبة الخرجين من تخصصات لا تجد لها مكانة أو مجال في سوق العمل الأردني.

(١ – ٣) أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

ما هو دور العلاقات الأردنية الخليجية في الحد من البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية؟

ومن السؤال الرئيس السابق تتفرع الأسئلة التفصيلية التالية:

١. ما هو دور العلاقات الأردنية السعودية في الحد من البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية.

٢. ما هو دور العلاقات الأردنية الكويتية في الحد من البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية.

٣. ما هو دور العلاقات الأردنية الإماراتية في الحد من البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية.

٤. ما هو دور العلاقات الأردنية القطرية في الحد من البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية.

٥. ما هو دور العلاقات الأردنية العمانية في الحد من البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية.

٦. ما هو دور العلاقات الأردنية البحرينية في الحد من البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١ـ ٤) أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية معالجة مشكلة البطالة وإيجاد البدائل الملائمة للحد من هذه الظاهرة التي بات انتشارها في تزايد في المملكة الأردنية الهاشمية، فمن خلال العلاقات المتبادلة والمبنية على المصالح المشتركة بين المملكة الأردنية الهاشمية ودول الخليج العربي يصبح هناك تكاملاً بين تلك الدول من خلال قيام دول الخليج العربي باستقطاب العمالة الوافدة من المملكة الأردنية الهاشمية والتي تتميز بالخبرات الكافية والمهارات المميزة وبالتالي تخفيف حدة البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية، واستفادة دول الخليج من خبرات الموارد البشرية المستقطبة على الأخص ما هو معلوم عن المستوى المتقدم الذي تحظى به من المملكة الأردنية الهاشمية في المجال التعليمي والمهني.

(١ـ ٥) أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الغايات التالية:

١ـ التعرف على دور العلاقات الأردنية السعودية في الحد من البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية.

٢ـ التعرف على دور العلاقات الأردنية الكويتية في الحد من البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية.

٣ـ التعرف على دور العلاقات الأردنية الإماراتية في الحد من البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية.

٤ـ التعرف على دور العلاقات الأردنية القطرية في الحد من البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية.

٥ـ التعرف على دور العلاقات الأردنية العمانية في الحد من البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية.

٦ـ التعرف على دور العلاقات الأردنية البحرينية في الحد من البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١-٦) منهجية الدراسة

تتبع هذه الدراسة أسلوب المنهج الاستقرائي التاريخي من خلال جمع البيانات اللازمة بهدف التوصل إلى النتائج التي ترمي إليها أهداف الدراسة، حيث تم تحليل البيانات من خلال أسلوب الربط التاريخي للعلاقات الأردنية الخليجية مع بعضها البعض للتوصل إلى دورها في الحد من البطالة، كما واتبعت هذه الدراسة الأسلوب الوصفي من خلال الاستعانة بالأرقام الإحصائية والتي توضح تطورات بمعدل البطالة وحجم القوى العاملة ومقدار التحويلات المالية من خلال بيان مجموعة من الإحصاءات الوصفية.

(١-٦ - ١) مصادر جمع البيانات

تعتمد هذه الدراسة على المصادر الثانوية في جمع البيانات على النحو التالي:

١- الأبحاث المنشورة والمتعلقة بالبطالة والعلاقات الأردنية الخليجية.

٢- الكتب والرسائل والأطاريح الجامعية.

٣- شبكة المعلومات الانترنت، والمواقع الالكترونية.

(١-٦-٢) محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة في صعوبة الحصول على كافة البيانات المتعلقة بحجم الإعانات والمساعدات وتحويلات العاملين بين المملكة الأردنية الهاشمية ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث لم يستطع الباحث الوصول إلى بيانات مجزأة بصورة سنوية، إنما كانت البيانات بمجملها بصورة متوسط حسابي خلال مجموعة من السنوات، مقارنة بمعدل البطالة والذي تتوافر بياناته بصورة سنوية. الأمر الذي أدى إلى عدم استخدام الجانب الإحصائي التحليلي في معرفة أثر الإعانات والمساعدات الخليجية وتحويلات العاملين على معدل البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال فترة زمنية محددة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣ ـ ٦ ـ ١) الدراسات السابقة

١ـ دراسة (الجداية، ٢٠١٣) بعنوان:

"العلاقات الأردنية- الكويتية خلال الفترة (١٩٦١-١٩٩٩): دراسة تاريخية"

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع العلاقات الأردنية الكويتية خلال الفترة (١٩٦١-١٩٩٩).

وقد اتبعت هذه الدراسة أسلوب المنهج التاريخي الاستقرائي من خلال تناول المواضيع المتعلقة بالظروف التاريخية التي مرت بها كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت، إلى جانب تناول الجانب السياسي والاقتصادي والثقافي في كلا البلدين، وبيان مواقف المملكة الأردنية الهاشمية من بعض القضايا الكويتية ومواقف الكويت من بعض القضايا الأردنية، بالإضافة إلى التطرق إلى مواقف كلا البلدين في مؤتمرات القمة العربية، والصراع العربي الإسرائيلي والانضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية.

حيث اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على الدستورين الأردني والكويتي، وأرشيف الوثائق الحكومية لكلا البلدين، إلى جانب الاعتماد على الكتب والمعلومات الواردة في الجرائد الرسمية.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن العلاقات الأردنية الكويتية قد تميزت بالتذبذب، حيث كانت هذه العلاقات قوية في فترة الستينيات نتيجة لدعم الأردن للكويت للتصدى للأطماع العراقية في الأراضي الكويتية، وضعيفة في فترة السبعينيات نتيجة لرفض الكويت لموقف الحكومة الأردنية من المنظمات الفلسطينية الموجودة على الأراضي الأردنية، واستعادت هذه العلاقات قوتها في فترة الثمانينات نتيجة لتقارب وجهات نظر كلا البلدين حول الحرب العراقية الإيرانية، ولكن في فترة التسعينيات اتصفت هذه العلاقات بالضعف نتيجة لموقف الأردن المحايد من الاعتداء العراقي على الأراضي الكويتية، حيث أصبحت العلاقات شبه مقطوعة.

٢ـ دراسة (منظمة العمل العربية، ٢٠١١) بعنوان:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"أثار الأزمة الاقتصادية على العمالة الوطنية والعربية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الأزمة الاقتصادية العالمية على سوق العمل ومستوى التشغيل وحجم البطالة في مجموعة من الدول العربية.

وقد اتبعت هذه الدراسة أسلوب المنهج النظري التحليلي من خلال بيان أهم متعلقات الأزمة الاقتصادية وأسبابها، وتحديد تأثيرات الأزمة على الاقتصادات العربية ومستويات تأثير الدول العربية، إلى جانب بيان الإجراءات التي قامت بها مجموعات الدول العربية لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية، وتحليل لتأثيرات الأزمة على اقتصادات الدول العربية في مجالات أسعار النفط والموازنات والصادرات وعائدات السياحة والاستثمارات وأسواق المال والصناديق السيادية.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن تراجع مستويات البطالة في أوساط العمالة الوطنية الخليجية يعود سببه إلى تراجع أسعار النفط، وعدم قدرة حكومات هذه الدول على الاستمرار في توفير وظائف جديدة، كما وأوضحت النتائج أن حركة التوظيف العربية قد تأثرت بالأزمة الاقتصادية، إلى جانب اتصافها بالضعف قبل الأزمة نتيجة لمجموعة من العوامل من أهمها الاختلالات الهيكلية الناتجة عن الفجوة بين عرض وطلب الوظائف بسبب السياسات التعليمية والتدريبية.

٣- دراسة (أبو عمشة، ٢٠١١) بعنوان:

"العمالة الأجنبية في دول الخليج: الحاضر والمستقبل"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في مشكلة العمالة الأجنبية الوافدة في دول خليجية مختارة، إلى جانب بيان آثار هذه العمالة.

وقد اتبعت هذه الدراسة أسلوب المنهج النظري التحليلي من خلال التطرق إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبطالة، وبيان البعد الأمني للتركيبة السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد استعرضت الدراسة بعض تجارب دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة مشكلة العمالة، وأخيراً قدمت الدراسة بعض الحلول المقترحة وكيفية مواجهتها. وقد استعانت الدراسة بمجموعة من المؤشرات والأرقام الإحصائية التي توضح حجم العمالة الوافدة وعدد السكان، وتحويلات العمالة المالية، ونسبة البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي.

دلت نتائج الدراسة أن تأثير العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي لم يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، إنما تعداه ليؤثر على الجانب المجتمعي والأمني والسياسي، كما وبينت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج أن ارتفاع حجم العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي سيؤدي إلى زيادة الضغط على مختلف الخدمات المتوفرة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة فتح المجال أمام العمالة العربية كعامل محفز للاستفادة من الخبرات والمهارات بدلاً من هجرتها إلى الدول الغربية، إلى جانب ضرورة أن تسعى الحكومات نحو وضع ضوابط صارمة للحد من العمالة غير الشرعية.

٤- دراسة (الزعبي والحنيطي، ٢٠١١) بعنوان:

"تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في معدل البطالة ومستوى المعيشة في محافظة الطفيلة في المملكة الأردنية الهاشمية"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في معدل البطالة ومستوى المعيشة في محافظة الطفيلة في المملكة الأردنية الهاشمية.

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم إتباع الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة والتي تكونت من (١٨٣٠) أسرة.

دلت نتائج الدراسة أن هناك عشرة عوامل تساعد التخطيط التنموي في تحديد خصائص الأسر التي لديها أفراد عاطلين عن العمل، وخصائص الأسر التي لديها لا يوجد لديها بطالة، وكان من هذه العوامل: عامل الإنفاق على الحاجات الأساسية، وعامل القروض التنموية، وعامل الرفاهة المنزلية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة أن يأخذ المخطط التنموي بالعوامل التي تميز خصائص الأسر التي لديها أفراد عاطلين عن العمل عن تلك التي لديها لا يوجد لديها بطالة، كما وأوصت الدراسة بضرورة تنمية المشاركة المحلية في التخطيط وإعداد وتنفيذ برامج التنمية المحلية.

٥- دراسة (المعايطة، ٢٠١٠) بعنوان:

"العلاقات الأردنية العمانية (١٩٧٠-١٩٩٩)"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع العلاقات الأردنية العمانية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩).

وقد اتبعت هذه الدراسة أسلوب المنهج التاريخي ومنهج التحليل والربط بهدف تفسير الأحداث والوقائع التي مر بها البلدين من خلال تناول المواضيع المتعلقة بالعلاقات الأردنية العمانية في الجانب السياسي، والعسكري، والاقتصادي، والتربوي. واختتمت هذه الدراسة بتناول موقف المملكة الأردنية الهاشمية وسلطنة عمان من بعض القضايا العربية الهامة، والتي كان منها الموقف من القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، والموقف من عملية السلام في الشرق الأوسط.

خلصت نتائج الدراسة إلى العلاقات الأردنية العمانية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩) تعد نموذجاً للعلاقات العربية المتميزة، حيث اتصفت هذه العلاقات بالموضوعية والمصداقية والاستمرارية، واشتمالها على مختلف المجالات، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى اتفاق وجهة نظر كلا البلدين وانسجامها فيما يتعلق بالمواقف الداعمة للعرب والمسلمين.

وقد أوصت الدراسة بضرورة دعم التعاون الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية وسلطنة عمان بمختلف المجالات على الأخص في مجال الاستثمار والتبادل التجاري، إلى جانب ضرورة تعزيز التنسيق السياسي بين البلدين بهدف مواجهة التغيرات الإقليمية والدولية التي من الممكن أن تشكل تحديات للعالم العربي.

٦- دراسة (اسماعيل، ٢٠٠٩) بعنوان:

"التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنافسة الموارد البشرية الوافدة لمثيلاتها الخليجية"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الإمكانات التي يمكن الاعتماد عليها في دول مجلس التعاون الخليجي لتحديد نسبة العمالة الوافدة، ومعرفة تأثير ذلك على مستقبل المورد البشري الوطني.

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم إتباع المنهج النظري التحليلي من خلال التطرق إلى الظروف المؤدية الى زيادة المورد البشري الأجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي، والتعرف على أثر الأيدي العاملة الأجنبية على الدخل القومي في دول مجلس التعاون الخليجي، وبيان دور المورد البشري الوطني في التنمية الاقتصادية، إلى جانب عرض أنواع الخطط المعالجة لواقع المورد البشري الوطني في دول مجلس التعاون الخليجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أشارت نتائج الدراسة إلى أن ازدياد نسبة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون عندما تتجاوز النسب المناسبة تؤدي إلى زيادة الضغط على مختلف الخدمات التي المتوفرة بالإضافة إلى إحداث زيادة في الطلب على المواد الغذائية والتجارية في الأسواق.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تخفيف حدة التزايد السكاني في بعض البلدان العربية والذي يتولد عنه ارتفاع في مستوى البطالة، وضرورة إتاحة المجال لاستقطاب العمالة العربية للاستفادة من الخبرات التقنية والمهارات.

٧- دراسة (مبيضين، ٢٠٠٨) بعنوان:

"العلاقات الخليجية الإيرانية ١٩٩٧ – ٢٠٠٦ (السعودية حالة دراسة)"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان عوامل لتواصل والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية بشكل عام، والعلاقات السعودية الإيرانية بشكل خاص خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٦).

اتبعت هذه الدراسة أسلوب المنهج التاريخي التحليلي للتتبع مراحل تطور العلاقات الخليجية الإيرانية، ومن ثم تحليلها ضمن سياقها التاريخي لبيان عوامل لتواصل والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية، إلى جانب الاعتماد على منهج دراسة الحالة الذي يرتكز على تحليل مضمون التصريحات الرسمية والإعلامية الخاصة ببعض المسئولين الرسميين أصحاب العلاقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى تحليل الوثائق المتعلقة بالحالة مثل السجلات، والمذكرات الشخصية.

بينت نتائج الدراسة أن العلاقات الخليجية الإيرانية في عهد خاتمي خلال الأعوام (١٩٩٧-٢٠٠٥م)، قد شهدت تقاربا باتجاه تطبيع هذه العلاقات في المجالات الاقتصادية والمجالات السياسية، وأوضحت النتائج أن إيران كانت تسعى للتقارب مع السعودية لدعم مكانتها ونفوذها في المنطقة لكسر حالة الجمود التي اتسمت به سياستها الخارجية بعد الثورة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢-١) المقدمة

تعتبر ظاهرة البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي محدودة نوعاً ما إذا ما تم مقارنتها بالدول العربية الأخرى، ولا نستطيع القول أن هذه الظاهرة تشكل مشكلة اقتصادية أو اجتماعية بين مواطني تلك الدول، ولكن مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في مختلف المجالات والتي تتمثل بارتفاع مستوى معيشة الفرد، وزيادة الوعي الاجتماعي، وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة، وتغير متطلبات سوق العمل بين الحين والآخر، وغيرها من التطورات فإنه يتوقع تزايد عدد الأفراد الباحثين عن عمل دون أن يجدونه.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية تعتبر مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه الاقتصاد الأردني منذ عقود، ولكي يتم الحد من تفاقم هذه المشكلة فلا بد من التركيز عليها والإسراع في العمل على إيجاد السياسات والاستراتيجيات التي تساعد في تخفيف حدتها. ومن هذه السياسات العمل على ربط البرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل الأردني والخليجي، والاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع الاستثمار.

(٢-٢) مفهوم البطالة

تعرف منظمة العمل الدولية، العاطل عن العمل على أنه: "ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده" (محمود، ٢٠٠٦، ص٧). وعليه تتحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل بالحالات التالية:

١. العمال المحبطين وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل، ولكنهم لم يحصلوا عليه ويئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل. ويكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.

٢. الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.

٣. العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض العطل و غيرها من الأسباب.

٤. العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد.

٦. الأشخاص القادرين عل العمل ولا يعملون مثل الطلبة، والذين بصدد تنمية مهاراتهم.

٧. الأشخاص المالكين للثروة والمال القادرين عن العمل و لكنهم لا يبحثون عنه.

٨. الأشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.

أما معدل البطالة فيعرف على أنه عبارة عن: النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يعملون (المتعطلون) إلى إجمالي قوى العمل (عدد العاملين + عدد العاطلين).

ووفقاً لتقرير دائرة الإحصاءات العامة الأردنية لعام ٢٠١١، فإن المتعطلون عن العمل يتم تصنيفهم إلى نوعان وهما:

١- **متعطل سبق له العمل:** هو الفرد البالغ من العمر 15 سنة فأكثر، القادر على العمل والذي لم يزاول أي عمل خلال السبعة أيام التي سبقت يوم المقابلة، المتاح للعمل، والباحث عنه، لكن سبق له العمل سواء داخل الأردن أو خارجه.

٢- **متعطل لم يسبق له العمل:** هو الفرد البالغ من العمر 15 سنة فأكثر، القادر على العمل والذي لم يزاول أي عمل، المتاح للعمل والباحث عنه لأول مرة خلال الأربعة أسابيع السابقة ليوم المقابلة ولم يسبق له العمل سواء داخل الأردن أو خارجه.

ويوضح تقرير دائرة الإحصاءات العامة الأردنية لعام ٢٠١١ أن هناك مجموعة من الشروط الواجب توافرها في المتعطل عن العمل وهي:

١- **لا يزاول أي عمل (دون عمل):** أن لا يكون الشخص قد عمل لمدة ساعة فأكثر من الزمن خلال السبعة أيام التي سبقت يوم المقابلة (الفترة المرجعية)، ولم يكن متغيبا بصورة مؤقتة عن العمل. أي لم يكن يعمل بأجر أو لدى الأسرة أو للحساب الخاص كما هو محدد في التعريف الدولي من قبل منظمة العمل الدولية (ILO).

٢- **المتاح للعمل:** أي أن يكون الشخص في وضع يسمح له باستلام العمل فورًا خلال السبعة أيام السابقة ليوم المقابلة أو خلال الخمسة عشر يومًا اللاحقة لها.

٣- **البحث عن عمل:** أن يكون الشخص قد أتخذ خطوات محددة للبحث عن عمل لبعض الوقت أو كله بصفة دائمة في فترة قريبة معينة خلال الأربعة أسابيع التي سبقت يوم المقابلة، تشمل الخطوات المحددة التسجيل والتقدم مباشرة إلى أصحاب العمل، البحث في أماكن التجمعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاصة، نشر إعلانات في الصحف والتقدم والرد عليها، والتحري عن فرص العمل لدى الأصدقاء أو الأقارب أو أي إجراء مماثل.

٤- **المتقدمين إلى ديوان الخدمة المدنية:** يعتبر من ضمن المتعطلين كل من تقدم بطلب توظيف إلى ديوان الخدمة المدنية ومتابع لهذا الطلب والذي لم يزاول أي عمل خلال فترة الإسناد الزمني، على أن يرد اسم المتقدم بطلب التوظيف ضمن أحدى أفراد الأسر الواقعة ضمن عينة المسح.

٥- **كما يعتبر من ضمن المتعطلين أيضا** الأشخاص المتاحون حاليًا للعمل ولم يبحثوا عن العمل خلال الأربعة أسابيع السابقة ليوم المقابلة بسبب انتظارهم للعودة لعملهم السابق أو أنهم وجدوا عملا وبانتظار المباشرة به لاحقًا.

(٢-٣) أنواع البطالة

هناك عدة أنواع للبطالة ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

١- البطالة الاحتكاكية

وهي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيــه الباحثـون عن العمل.

٢- البطالة الهيكلية

إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، و هي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد. يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد. ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- البطالة الدورية أو الموسمية

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلـب الكلي على العمل كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية. يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلـي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة.

٤- البطالة المقنعة

وفي هذا النوع من البطالة يكون عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فأن حجم الإنتاج لن ينخفض. أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، فهم عاطلون تماما عن العمل، قد تكون البطالة السافرة احتكاكية أو دورية.

(٢-٤) أسباب البطالة

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة البطالة وزيادة حجمها، وأهم هذه الأسباب ما يلي (السليطي، ٢٠٠٨، ص٦٦):

١- التغير في هيكلة سوق العمل، وارتفاع مشاركة الشباب والنساء، وارتفاع أعداد مشاركة المهاجرين والوافدين.

٢- التكنولوجيا الحديثة والتي أدت إلى الاستغناء عن العنصر البشري.

٣- مشاريع الخصخصة للمشروعات العامة والمرافق والتي أدت إلى الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين العاملين في القطاع الحكومي.

٤- إحجام الكثيرين من العاطلين والخريجين عن الأعمال اليدوية والمهنية بسبب النظرة المتدنية للمجتمع.

٥- إحجام الكثيرين من العاطلين والخريجين عن العمل في القطاع الخاص نتيجة لتراكم الخبرات حول الوظيفة العامة على أنها أكثر أمانا للمستقبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- استقدام العمالة الوافدة بصورة مفرطة، الأمر الذي يشكل إعاقة الفرص أمام العاطلون عن العمل في الدول المستوفدة.

٧- انخفاض المستوى الأكاديمي للخريجين وتدهور مستوى التعليم، وانخفاض مستوى التعليم الفني والتطبيقي، وصعوبة توفير التقنيات والتكنولوجيا الحديثة التي تواكب التطور الصناعي والمعلوماتي السريع.

(٢-٥) البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية

تمثل دراسة العمالة والبطالة الأساس الذي يعتمد عليه في عملية التخطيط لوضع الخطط التنموية وبناء قاعدة اقتصادية واجتماعية لسكان المجتمع الأردني. ويتم الاعتماد على دراسة التغيرات التي تحدث على البطالة خلال فترة زمنية معينة كونها تمثل أحد أهم المؤشرات التي تعكس قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل جديدة، أو انخفاض فرص العمل في ظل تراجع الاقتصاد وانخفاض مستوى نموه.

والجدول التالي يبين حجم القوى العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية لعام ٢٠١٢ م:

جدول (١): حجم القوى العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية لعام ٢٠١٢ م*

المؤشر	ذكر	أنثى	المجموع
المشتغلون	1056003	212090	1268093
المتعطلون	122872	52598	175470
مجموع القوى العاملة الأردنية	**1178875**	**264688**	**1443563**
العمالة الوافدة المرخصة	222286	57512	279798
مجموع القوى العاملة	**1401161**	**322200**	**1723361**

*المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية ، ٢٠١٤ م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الجدول رقم (١) السابق يتبين لنا أن عدد المشتغلين من الذكور والإناث في المملكة الأردنية الهاشمية لعام ٢٠١٢ هو أعلى من عدد المتعطلين عن العمل لنفس العام، حيث بلغ عدد المشتغلين (1268093) فرداً، بينما بلغ عدد المتعطلين (175470) فرداً.

أما الجدول التالي فيبين معدل البطالة للأردنيين ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر حسب الجنس خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٢ م:

الجدول (٢): معدل البطالة للأردنيين ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر حسب الجنس خلال الأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٢ م)*

الجنس	2008	2009	2010	2011	2012
ذكر	10.1	10.3	10.4	11.0	10.4
أنثى	24.4	24.1	21.7	21.2	19.9
المعدل العام (%)	12.7	12.9	12.5	12.9	12.2

***المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، دولة الأردن، ٢٠١٤ م**

من خلال الجدول رقم (٢) السابق يتبين لنا أن معدل البطالة لدى الإناث في المملكة الأردنية الهاشمية هو أعلى من معدل البطالة لدى الذكور في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث تراوح معدل البطالة لدى الذكور بين (١٠.٨%) لعام ٢٠٠٨ إلى (١١%) لعام ٢٠١١، بينما تراوح معدل البطالة لدى الإناث بين (١٩.٩%) لعام ٢٠١٢ إلى (٢٤.٤%) لعام ٢٠٠٨. أما عن المعدل العام للبطالة فنجد أنه انخفض من (١٢.٩%) في عام ٢٠١١ ليصبح (١٢.٢%) في عام ٢٠١٢، وهذا مؤشر جيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
العلاقات الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-١) المقدمة

إن المجتمعات البشرية تُعد من المجتمعات التي لا يمكن أن تعيش منعزلة عن بعضها البعض؛ ذلك أن المجتمع ليس بمقدوره أن يوفر متطلبات الحياة للأفراد بنفسه، فمن هذا المنطلق كان لابد من الاتصال المباشر بين أفراده من أجل التعاون والذي بدوره يؤدي إلى التواصل الاجتماعي واستمرار البشرية بما فيها من تطوير وتقدم نحو الأمام. إن حاجة المجتمعات البشرية لبعضها البعض جعلت هناك أربطة وثيقة من السلوكيات والتصرفات والمعاملات التي تعتبر حقوق وواجبات يجب أن تحفظ لحين تُرد إلى أصحابها. وكما هو معلوم أن هناك نزعة داخل كل إنسان تُسمى نزعة السيادة والتي فطره الله عليها منذ أن خلق والتي قام الإنسان بتهذيبها في داخله لكي لا تتحول إلى نزعة شر وعدوانية يصعب السيطرة عليها وحتى لا تتفاقم هذه النزعة كان لابد من العمل على تنظيم العلاقات بين المجتمعات البشرية وهو الأساس في استمرار الحياة، والعمل على تنظيم وترتيب الحقوق والواجبات، ووضع كل شيء في كأنه الصحيح.

فمن هنا بدأت فكرة العلاقات الدولية بين التجمعات البشرية، وسادت بين البشر منذ قديم الزمن مجموعة من العادات والأعراف التي تضبط هذا المجال، والتي لها مكانتها بين الشعوب المختلفة واحترامها عند الكثير من الأمم. وهناك العديد من النظريات التي تحدثت بدورها عن سبب التجمعات البشرية والتي كان سببها خوف الإنسان من مخاطر الطبيعة والرغبة في العيش في جماعات وليس العيش منفردات لمواجهتها. وهذا ما أدى إلى وجود النظام الاجتماعي والذي كان سببه رغبة الإنسان في العيش في جماعات كانت تسود فيه العلاقات، وسبب تنوع المصالح واختلاف الحاجات، فكانت هناك الكثير من العلاقات الاجتماعية من زواج ومصاهرة وتزاور والعلاقات الاقتصادية وتنوع المصالح بين أفراد المجتمع، أضف إلى ذلك العلاقات الأمنية والعسكرية التي اشتملت على المعارك والحروب وحماية التجمعات السكانية وصد العدوان عنها والتحالفات مع التجمعات المجاورة....الخ. كل ذلك لم يأخذ طابعاً دولياً بعد بل كان على مستوى بسيط يتلاءم وطبيعة المجتمع الذي كان قائماً آنذاك (طشطوش، ٢٠١٠).

لذلك، يبدو لنا- مما سبق- بأن العلاقات نشأت منذ نشأة الإنسان والمتصفح لتاريخ العلاقات الدولية يرى أنها قامت بين الحضارات القديمة وشملت كافة نواحي الحياة وأخذت أشكالاً وأنماطاً متعددة تلاءمت مع الظروف والأحوال التي كان سائدة آنذاك. واتخذت العلاقات شكلين الشكل الأول السلم والود والتفاهم، والشكل الثاني الحرب والتنازع على أماكن الموارد كأماكن الرعي والصيد في قديم الزمن وهكذا بدأ تاريخ العلاقات بين الأمم والشعوب، إن تطور العلاقات الدولية جاء بناء على تطور نظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وانتقلت من الرعي والصيد إلى استخدام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أدوات والنار وغيرها من الحضارات القديمة إلى الوسطى فالإسلامية الذي تطورت فيها العلاقات الدولية في ظل الدولة الإسلامية حتى شملت المعاهدات والاتفاقات والبعثات والدبلوماسية وهذا التطور سادة التذبذب متأثر بالظروف الدولية السائدة في كل عصر وحين.

(٣-٢) مفهوم العلاقات الدولية

تعددت التعريفات للعلاقات الدولية ولكنها رغم اختلافها فقد ركزت على موضوع التفاعل بين الوحدات الدولية. ولم يقتصر مفهوم العلاقات الدولية في الوقت الحاضر على الدول فقط حيث أصبح له تأثير فاعل في المنظمات الحكومية وغير الحكومية كالشركات المتعددة الجنسية، وأصبح التفاعل بين الوحدات على نطاق أوسع من التفاعل بين الدول وله تأثير اكبر من تأثير الدول.

وتعرف العلاقات الدولية على أنها "العلم الذي يعني بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع". يهتم هذا التعريف الأسلوب العلمي لتوضيح العلاقات الدولية وغايتها وتوقع ما سيتم من ظواهر في إطارها (بدوي، ١٩٧١، ص١٢).

وعرّف جيمس (١٩٨٥، ص١٢) العلاقات الدولية على أنها "علاقات الدول والشعوب فيما بينها"، وعرفها كيرك وشارب نقلا عن العقابي (٢٠١٠، ص٢٧) أنه يعني "بحث وتشخيص العوامل الرئيسة المحركة للسياسة الخارجية على أن تدرس بشكل منظم". ويرى مارتن بأنها "مجموعة المبادلات التي تعبر الحدود أو تحاول عبورها".

ويذهب هولتسي (١٩٦٤، ص٤٦) إلى أن العلاقات الدولية تنشأ داخل "كل مجموعة من كيانات سياسية، قبائل، دول، مدن، أمم، إمراطوريات، تربط بينها تفاعلات تتميز بقدر كبير من التواتر ووفق من الانتظام". ويمكن تعريفها أيضاً على أنها "كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة" (منصور، ١٩٩١، ص١١).

وعرف مارسيل ميرل (ص٣) العلاقات الدولية على أنها " كل التدفقات التي تتم عبر الحدود أو تتطلع نحو عبورها". وعُرّفت أيضا على أنها "كافة التفاعلات والروابط المتبادلة سواء كانت سياسية أو غير سياسية بين الكيانات المختلفة في إطار المجتمع الدولي" (طشطوش، ٢٠١٠، ص١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعد العلاقات الدولية بمفهومها الواسع عبارة عن "علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأيدلوجية وعسكرية على مستوى الدول ومجموعات الدول والمنظمات الدولية البين حكومية والمنظمات التغير حكومية التي تناضل من أجل الحرية" (أبو عامر، ٢٠٠٤، ص٢٣).

(٣-٣) العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

تلعب بعض العوامل دورها في توجهات السياسة الخارجية للدول منها عوامل ذاتية وهي ما تتمتع به من ثروات طبيعية، وموقعها الجغرافية، ومواردها البشرية، وما له من أبعاد تأثيرية على الدول المجاورة، وهناك أيضاً الرأي العام والأيديولوجية العامة في الدولة، وأيضاً عوامل البيئة الدولية من قوى ومواقف ومتغيرات ومصالح، والعامل الأعلى دائماً هو مصلحة الدولة، والحفاظ على ثوابتها ومرتكزاتها. وتعتبر العلاقات الدولية هي إحدى حقول المعرفة الإنسانية وقد ظهرت حديثاً- كعلم أكاديمي مستقل- حيث أفرزتها الأحداث الدولية المتلاحقة لذلك فهي مجال واسع للدراسة والبحث وهي متطورة ومتزايدة وذلك تزايد واتساع نطاق الأحداث الدولية لذلك ويمكن أن يُطلق عليها "بنك الأحداث" فهي تستوعب وتخزن الأحداث والعلاقات التي تتشابك بين دول العالم يوماً بعد يوم.

ويرجع سبب الاهتمام بالعلاقات الدولية هو الأحداث الدولية الهامة والتي كان من أهمها في بداية القرن الماضي هو الحربين العالميتين الأولى والثانية وما صاحبها من تطورات في مجال التسلح والتبادل التجاري والثورة العلمية والتكنولوجية وحركات التحرر العالمية وغيرها من الأحداث الهامة. ومما لا شك فيه أن جميع العلاقات القائمة بين الدول تحتاج الى طرق وو سائل تدار بها ومن أهم هذه الوسائل هي عملية التفاوض والتمثيل والاتصال بين الدول والحكومات والتي عُرفت باسم "الدبلوماسية".

إن العوامل تؤثر كثيرا في العلاقات الدولية سواء إيجابا أو سلبا أو قوة أو ضعف أو نموا أو اضمحلالاً، وهذه العوامل بطبيعتها تتغير وفق تغير الزمن يعني هذا أن العوامل التي كانت مؤثرة في الماضي لم تعد كذلك في الحاضر لا بل تقلص دورها وتراجع مركزها في التأثير من المقدمة إلى المؤخرة ومن أبرز العوامل التي كانت مؤثرة في الماضي وتراجع دورها، الموقع الجغرافي، حيث كان يلعب دوراً تقليدياً في التأثير واستمر كذلك لفترات طويلة من الزمن وما زال ولكن بنسبة أقل، بالمقابل تقدم العامل الاقتصادي واحتل موقعاً متقدماً في التأثير على العلاقات بين الدول وهكذا باستمرار كما أن العلاقات بين الدول متغيرة ومتأثرة بظروف كثيرة فإن العوامل المؤثرة ذاتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتغير وتتبدل، وسيتم عرض شيء من التفاصيل بعضاً من العوامل المؤثرة في مجال العلاقات الدولية كالآتي (السماك، ١٩٨٨):

١. **العوامل الاقتصادية:** يُعد الاقتصاد في الوقت الحاضر هو من أهم العناصر الأكثر فاعلية في التأثير على العلاقات الدولية وله تأثير مباشر على حياة الأفراد والمؤسسات، حيث تقاس قوة الدولة من حيث نسبة الاكتفاء الذاتي لديها وقدرة الدولة على تقديم المساعدات المادية والمعنوية لأصدقائها من الدول، ويمكن القول أن القدرة الاقتصادية تعني قابلية الدولة في إدامة الاقتصاد القوي في السلم والحرب على حد سواء (حقي، ٢٠٠٤).

إن لظهور مفهوم العولمة الدور الكبير في تقلص المسافات بين الدول وازدياد التبادل التجاري، ذلك أن ليس بمقدور أي دولة في العالم مهما بلغ حجم قوتها واتساع مسافتها وتنوع مواردها أن تعلن عن اكتفاءها الذاتي أو رفضها للاستيراد والتصدير فالدول المنتجة تحتاج إلى أسواف مفتوحة لتصريف منتجاتها ليعود ذلك بالنفع عليها وعلى سكانها كذلك الدولة التي تحتاج السلع والخدمات لا بدّ لها من استيرادها، كذلك المواد الخام التي لا غنى لصناعتها عنها وخصوصاً إذا لم تتوفر في أراضيها لذلك تنشأ حركة تجارية بين الدول من تلقاء ذاتها وهذه الحركة التجارية تضفي بظلالها على العلاقات الدولية فتجعل الدول توقع المعاهدات والاتفاقيات فيما بينها مما يعزز علاقاتها السياسية وبالتالي ينشط حركة العلاقات الدولية فيما بينها كجزء من المجتمع الدولي.

وهناك جوانب متعددة للعوامل الاقتصادية والتي لها تأثير في العلاقات الدولية مثال ذلك المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة فهذا الجانب يجب عدم إغفاله من ناحية تأثيره في العلاقات بين الدول، مثال ذلك تقوم الدول العظمى والدول الكبرى الصناعية بتقديم المساعدات والقروض للدول الفقيرة والنامية لمساعدتها في تنمية مجتمعاتها وصولاً إلى تحسين نوعية حياة الإنسان في تلك الدول، وفي هذا المجال نشأت المنظمات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة...الخ. كما تهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية للدول المحتاجة لها. وهذه المساعدات لها تأثير كبير في إضفاء نوع من التأثير السياسي من قبل الدول المانحة على غيرها من الدول من أجل أن تحتل مكانة دولية مؤثرة سعياً لأن تكون عنصراً رئيسياً فاعلاً ومؤثراً في العلاقات الدولية وهذا ما نشاهده من خلال المساعدات الكبيرة التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لكثير من دول العالم (الهزايمة، ٢٠٠٤).

إن هذه المساعدات أيضاً قد تأخذ أشكالاً متعددة غير التنمية مثل المساعدات العسكرية (أسلحة، معدات، ملابس، تجهيزات، اتصالات...الخ) وهذه المساعدات تستخدم للمحافظة على توازن القوى وتعزيز الأحلاف، كذلك قد تكون المساعدات الفنية مثل إرسال الخبراء والفنيين لإنشاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإدارة المشاريع التي تقام في الدول النامية. وتستخدم المساعدات الاقتصادية كوسيلة للضغط والتأثير على الدول المحتاجة لها من خلال التهديد بقطع هذه المساعدات، وأيضاً المقاطعة الاقتصادية، ومنع الاستيراد كذلك زيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الدول المراد الضغط عليها حيث تغلق أسواقها أمام هذه البضائع مما ينعكس سلباً على الدول المصدرة.

وتترتب على المساعدات الاقتصادية الخارجية آثار منها أن تبقى هذه الدول واقعة تحت سيطرة الدول المانحة وزيادة تبعيتها لها مما يجعلها تحكم سيطرتها عليها عسكرياً من خلال القواعد العسكرية تحقيقاً لأهدافها الإستراتيجية ذات المدى البعيد. فمن هنا يعد العامل الاقتصادي مهم جداً ومؤثر في العلاقات الدولية وما شاهدناه من أحداث في العالم ورغبة الدول الكبرى من السيطرة على منابع الطاقة ومصادرها دفعها وقد يدفعها مستقبلاً لشن حروب شرسة وطاحنة وذات تأثير طويل المدى على الأمم والشعوب المتأثرة بها فالاقتصاد هو عصب الحياة وهو في زمن العولمة عصب الحياة السياسية وروح العلاقات الدولية (زهرة، ٢٠٠٢).

٢. **الموارد الأولية:** ويعد هذا العامل مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعامل الاقتصادي حيث لا يمكن أن تقوم أي صناعة في بلد ما إلا إذا كان هناك موارد أولية تزودها حتى لا يتوقف عملها وإنتاجها وخصوصاً إذا علمنا أن لا دولة مكتفية ذاتياً مهما بلغت مساحتها فالدول بحاجة لبعضها البعض في هذا المجال، ومن أجل الحصول على الموارد الأولية نشأت علاقات تجارية قوية بين الدول ذات المصالح المتبادلة نتجت عنها اتفاقيات تجارة دولية يحترمها الطرفان استمراراً للحياة الاقتصادية في هذه الدول وهذه الاتفاقيات عززت العلاقات السياسية بين الدول. فالموارد الأولية عامل مهم وامتلاك الدولة له يجعل لها مكانة ومركز دولي وفاعلية أكثر في العلاقات الدولية وكلما كانت الدولة فقيرة وبحاجة لهذه الموارد كلما كانت واقعة تحت رحمة الدول الكبرى المالك هذه الموارد وهذا ما نلاحظه في العلاقات بين الدول الكبرى والدول النامية.

وتكون الموارد الأولية ذات أهمية كبيرة في التأثير في العلاقات الدولية هي عندما تكون الدولة مالكة لهذه الموارد وقادرة على استغلالها والسيطرة عليها سياسياً، وأن يكون لها قرار سيادي عليها وإلا أصبح وجودها وعدمه سيان كذلك فإن وجود الموارد الأولية المهمة كالنفط مثلاً يجعله دائماً محل أطماع من قبل الدول الكبرى وقد تتعرض الدول المالكة له للغزو والاحتلال وخاصة إذا فشلت الدول المحتاجة لهذا العنصر أو المورد في تأمين أنظمة موالية لها سياسياً واقتصادياً في تلك الدول وهذا ما نلاحظه من تاريخ العلاقات بين الدول العظمى كالولايات المتحدة والدول الكبرى كبريطانيا وفرنسا من إقامة علاقات طيبة وودية مع دول الخليج العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لامتلاكها مادة النفط المطلوبة وبشـكل مهم لهذه الدول وما حروب الخليج المتوالية والرغبة في السيطرة على هذه المنطقة إلا خير دليل على ذلك (دويكات، ١٩٩٥).

٣. العوامل الجغرافية (الموقع، المساحة، السكان، الحدود)

أ- الموقع: وللموقع أهمية كبيرة حيث أنه يجسد شخصية الدولة ويحدد اتجاهات سياستها ومثال ذلك أن الدول التي لها سواحل وحدود بحرية وانفتاح باتجاه المياه تكون أكثر اتصالاً بالعالم وتتمتع بعلاقات تجارية وسياسية نشطة مع الدول الأخرى وقد تنبهت الدول إلى مثل هذا الموضوع فحاولت باستمرار السيطرة على المياه والبحار من أجل استمرار تجارتها وبالتالي انعكاس ذلك على اقتصادها وقوتها ومكانتها الدولية. أما الدول المغلقة (الحبيسة) والتي ليست لها حدود بحرية فهي واقعة في مأزق يشكل لها عبئاً كبيراً ويحرمها من الاتصال مع دول العالم الأخرى ولذلك فهي تسعى للحصول أو الوصول إلى أي منفذ يوصل إلى البحر ولذلك تجدها تركز في قوتها على القوات البرية والجوية مستعيضة عن حرمانها من القبحر في حين أن الدول البحرية تركز في قوتها العسكرية والتجارية على بناء الأسطول البحري القوي وكذلك الأسطول التجاري الذي يخدم مصالحها بشكل أفضل. ويؤثر الموقع ايضا على نوعية السكان حيث نجد أن سكان المنطقة البحرية والساحلية يسعون ويعشقون التجارة والأسفار والحركة والتنقل وهذا كله يزيدهم معرفة وعلماً وقدرة على التجارة وبالتالي ينعكس ذلك على نوعية حياتهم والنشاطات التي يمارسونها أو يرغبون بها ولذلك نجدهم لا يحبون العزلة والانطواء بل يسعون للبحث عن كل جديد، ومن الأمثلة على ذلك الفينيقيين الذين اشتهروا بالتجارة والانفتاح على العالم (هولستي، ١٩٦٤).

ويلعب الموقع المتوسط على الطرق التجارية دوراً استراتيجياً في التحكم في خطوط التنقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية ودائماً تسعى الدول الكبرى للسيطرة على الدول الواقعة في موقع قد يهدد حركتها البرية أو البحرية أو الجوية وسعت أيضاً ليكون لها قواعد جوية أو بحرية أو برية في هذه الدول حتى لا تكون حجر عثرة في طريقها، ومن أمثلة المواقع المهمة في التاريخ هو الموقع المتوسط للوطن العربي الذي كان وما زال يربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب براً وبحراً وجواً رغم اكتشاف الممرات الهامة كراس الرجاء الصالح وفتح القنوات كقناة السويس إلا أنه وبسبب مناخه المعتدل ومياهه الدافئة ما زال الوطن العربي طريقاً محبباً ومختصراً ومفضلاً للتنقل بين أجزاء المعمورة وهذا ما جعله محط أطماع الدول الكبرى والاستعمارية والتاريخ شاهد على ذلك (دويكات، ١٩٩٦).

ب- المساحة: تعد المساحة من العوامل المهمة والتي تحدد مكانة الدولة في العلاقات الدولية فالمساحة الكبيرة تعطي الدولة ميزة مهمة وتجعلها عظيمة ومهابة الجانب من قبل غيرها مقارنة مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول صغيرة الحجم، ولكن هذه المساحة إذا تناسبت مع عدد سكان كافي وشعب متحضر ومتطور فإنها تكون عاملاً إيجابياً ومؤثراً في دعم موقف الدولة وزيادة هيبتها أمام العالم.

أما من الناحية العسكرية فالمساحة الواسعة مهمة جداً لأنها تعطي الدولة عمقاً إقليمياً يحمي العاصمة والمدن والمراكز الصناعية الهامة في البلاد وهذا الأمر شهد له التاريخ مثالاً حيث أعطت المساحة الواسعة للاتحاد السوفياتي عمقاً دفاعياً لصالحها ضد الغزو الألماني لأراضيها هذا بالإضافة لصعوبة احتلالها من قبل القوات الغازية حيث أن العمق الجغرافي للدولة يتيح لها إمكانية المناورة في القتال وإعادة التنظيم لقواتها كما يمكنها من سحب القوات الغازية إلى أماكن ذات خفايا ومميزات معروفة لقواتها وهذا ما فعله الجيش السوفياتي بالقوات الألمانية في الحرب العالمية الثانية. أما الدول صغيرة المساحة فإنها تكون سهلة الاحتلال بالإضافة إلى رغبتها بنقل المعركة إلى أرض الغير (إن كانت قوية) وذلك لعدم توفر العمق الكافي الذي يحمي مدنها ومراكزها التجارية والصناعية والسكانية (أبو عامر، ٢٠٠٤).

أما من الناحية الاقتصادية فإن اتساع المساحة يؤدي إلى تنوع المناخ وأحوال الطقس فيها وبالتالي ينعكس على إنتاجها الاقتصادي وتنوع مواردها الطبيعية وخصوصاً إذا أحسن استغلالها هذه الموارد وهذا يساعد الدول على الاكتفاء الذاتي والتحكم بهذه الموارد وعالمياً واستغلالها لصالحها للعب دور أو احتلال مكانة هامة ومؤثرة في العلاقات الدولية. ولكن للمساحة الواسعة بالمقابل جانب سلبي وخصوصاً إذا وجدت مساحات خالية من السكان مثل الصحارى والجبال الشاهقة فهذا يؤدي لقلة عدد السكان فيها أو انفصال هذه المجموعات معينة فيها كونها بعيدة عن المركز ورغبتها بالاستقلال أو أن تصبح مراكز إزعاج للنظام الحاكم رغبة منها في الانفصال وكذلك فإن التخلخل السكاني يجعلها عرضة لأطماع الدول الأخرى وذلك لسهولة اقتطاع أجزاء ذلك لأن إمكانيات الدفاع عن تلك الأجزاء تتضاءل، ويدخل في موضوع المساحة أيضاً موضوع آخر له تأثير كبير في وضع الدولة من الناحية الدولية ألا وهو موضوع الحدود (رسل وآخرون، ١٩٤٢).

ج- **الحدود:** وهي الخطوط الفاصلة بين الدول والتي تنتهي عندها سيادة الدولة لتبدأ سيادة الدولة وتؤثر الحدود في العلاقات بين الدول سلباً أو إيجاباً حيث أنه إذا طالت الحدود بين دولتين وكانت علاقاتها قوية فإن ذلك يساعد في فتح أبواب الاستيراد والتصدير وانسياب البضائع ورؤوس الأموال وحرية الحركة التجارية مما ينعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي لكلا الدولتين كذلك ينعكس طول الحدود سلباً إذا كانت العلاقات متوترة بين الدولتين، أما من الناحية العسكرية فإن طول الحدود ينهك الخصم ويتطلب من مهارة وقوة تحمل وإعداد هائلة من القوات لنشرها على هذه الحدود كذلك فإن الدول صاحبة الحدود الطويلة تحتاج إلى قوات حرس حدود بأعداد كبيرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لحماية حدودها ومنع الاختراقات التي قد تتعرض لها بكافة أشكالها وهذا يشكل عبئاً اقتصادياً وعسكرياً لا يستهان به لمثل هذه الدول (طشطوش، ٢٠١٠).

وللحدود تأثير كبير على العلاقات بين الدول من حيث أنها مصدر نزاع مستمر بين كثير من الدول ونزاعات الحدود معروفة تاريخياً حيث صنعتها الدول المستعمرة لخدمة مصالحها ودون النظر إلى ظروف السكان وأحوال المواطنين وعدم مراعاتها لموضوع الأثنيات واتصال الشعوب المجاورة بروابط النسب والقرابة والمصاهرة دافعها في ذلك هو مصالحها الاستعمارية. لذلك فالصراعات الحدودية هي ظاهرة دولية لا تقتصر على دولة دون أخرى بل أنها قد تصيب الأسرة الدولية كاملة وذلك تلبية لغريزة الاستحواذ التي بنيت عليها نفسية الإنسان (بلدوين، (د.ت)).

د- **السكان:** تعد الفئة السكانية من أهم العوامل التي تمد الدولة في القوة وذلك لمدى احتلالها مكاناً مميزاً في المجتمع الدولي، ان حجم السكان يلعب دوراً كبيرا في الدولة ذلك ان عدد السكان إذا كان كبيراً وترافق بعوامل أخرى أهمها: المستوى التعليمي والتقني الذي وصل له السكان والتماسك الاجتماعي والابتعاد عن التفرقة بين الأجناس والأعراق وسيادة التسامح بينهم والترابط الروحي والمعنوي فإنه يشكل عامل قوة تجعل الدول متفوقة وقوية ولها مكانة مؤثرة في العلاقات الدولية أما إذا كان العكس فإن النتيجة ستكون معكوسة أيضاً. ولكن ان كان عدد السكان كثيفا على مساحة صغيرة فهذا يشكل عبئاً كبيراً على هذه الدولة وخصوصاً إذا ترافق ذلك مع تخلف اقتصادي واجتماعي وثقافي. والشواهد كثيرة في التاريخ القديم والمعاصر خاصة إذا عجزت الدولة عن توفير الغذاء لسكانها فقد تقوم بالاعتداء على أراضي الدول المجاورة وغزوات المغول والتتار كانت نتيجة الفقر وعجز الدولة عن توفير الغذاء لسكانها، كذلك نجد في التاريخ الحديث أن اليابان مثلاً دعت إلى زيادة النسل والتكاثر لتزيد حروبها وغزواتها للدول المجاورة وكذلك دول المحور شجعت سكانها على التكاثر لنفس السبب قبل الحرب العالمية الثانية، ولا ننسى النمو السكاني وأثره على قوة الدول حيث أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرات الدولة البشرية والاقتصادية وله آثار عسكرية وجيوبولوتيكية تنعكس على قوة الدولة حيث أن بعض الدول تشجع سكانها على النسل والإنجاب وتقدم لهم الجوائز التشجيعية مثل فرنسا وبعض دول أوروبا الشرقية حيث أن هذه الدول تدرك أن انتقال هذه الفئات من الأطفال إلى مرحلة الشباب يرفدها بالقدرات البشرية اللازمة لها خصوصاً الدول الصناعية ذات المساحة الواسعة كالولايات المتحدة وأستراليا (هشام، ١٩٨٠).

٤. **العامل العسكري:** إن بناء القوى العسكرية من الضرورات الهامة لبناء الدول وذلك لكي تحافظ على أمنها القومي وتحمي مقدراتها وتحقق أهدافها فامتلاك السلاح أمر ضروري ومن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال تقاس أهمية الدولة وقوتها وقدرتها على فرض نفسـها على خريطة العلاقات الدولية كعنصر قوي وفعال ومؤثر.

والقوة العسكرية: هي تعبير عن الحشد العلمي للعناصر البشرية والمقومات التقنية والاعتبارات الاقتصادية لما يخدم أهداف هذه المؤسسة التي من مظاهرها القوات المسلحة وذلك بما يخدم أعمال الدفاع والهجوم ويرتبط هذا العامل ارتباطاً وثيقاً بقدرة الدولة الاقتصادية فالدولة الغنية ذات الاقتصاد القوي التي تتوفر فيها الإمكانات المادية والبشرية تستطيع أن تتفوق على غيرها بامتلاك السلاح وتطويره، وهذا ما لاحظناه خلال فترة الحرب الباردة والتسابق على التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (السابق) فلولا القاعدة الاقتصادية والصناعية المتينة القوية لما استطاعت هذه الدول أن تطور وتصنع أسلحة حديثة وعالية التقنية مثل الصواريخ والقنابل النووية والغواصات والطائرات....الخ. فالاقتصاد هو الدعامة الحقيقية للقوة العسكرية (السماك، ١٩٨٨).

ناهيك على أن القوة العسكرية يجب أن تحظى بدعم سياسي لتأخذ الشرعية المناسبة لها وتحتل الموقع المقنع لأبناء شعبها لأن القوة العسكرية قد تستنزف كثيراً من الجهود والنفقات التي قد تؤثر على أبناء الشعب وعلى دخولهم لذلك يجب أن تحظى بالدعم والرضا والتأييد على المستوى الرسمي والشعبي في البلاد. ومن العناصر الهامة للقوة العسكرية التي قد تلعب أدواراً كثيرة ومؤثرة في العلاقات الدولية هو عدد (حجم) القوات المسلحة التي تحتفظ بها الدولة فلا شك أن العدد الكبير للجيش في دولة ما يعطيها القوة أمام دولة ذات جيش صغير العدد ويجعلها مهابة الجانب من قبل خصومها وأعدائها.

وتعلب القوة العسكرية بجميع عناصرها البشرية والمادية الدور الكبير في تغيير شكل العلاقات بين دول العالم وفرض مفاهيم وأوضاع جديدة لم تكن معروفة مثال ذلك قدرة الولايات المتحدة العسكرية والتي أصبحت تستخدمها في أدوار كثيرة وكبيرة في مختلف أرجاء العالم مثل مكافحة الإرهاب والتخلص من الأنظمة الدكتاتورية كما حصل في حروبها مع طالبان في أفغانستان والعراق وتهديدها باستخدام القوة العسكرية ضد الدول التي قد تمتلك السلاح النووي أو التي قد تهدد الأمن والسلم الدوليين مثل كوريا وإيران وهذا التدخل من قبل الولايات المتحدة في شؤون الدول والشعوب أحد الأدلة على إظهار قوتها العسكرية وهنا نستذكر قول الرئيس الأمريكي "كنيدي" من على ظهر حاملة الطائرات "كيتي هوك": "أن السيطرة على البحار تعني الأمن والسلام ويمكن أن تعني النصر"، وهذا ما دفع الولايات المتحدة لأن تدرك بأن الدفاع عن مصالحها البترولية في المنطقة لا يتم إلا بالسيطرة على البحر الأبيض المتوسط وهذا الحال مشابه لحال الإنجليز الذين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أدركوا في فترة ما بأن من مصلحتهم وضمان استقرار ملاحتهم هو السيطرة على قناة السويس (طشطوش، ٢٠١٠).

ولذلك طورت الولايات المتحدة من إستراتيجيتها في التحول من القواعد الثابتة إلى القواعد المتحركة وذلك من خلال حاملات الطائرات والأساطيل البحرية التي تجوب البحار والمحيطات دون إذن أو موافقة من أي دولة (حقي، ٢٠٠٤).

٥. **التقدم العلمي والتكنولوجي:** ان الثورة في المجالات العلمية كانت لها أهمية ووزن كبير في ميزان العلاقات الدولية بل يمكن القول أنها من العوامل الحيوية والمؤثرة في العلاقات الدولية، فالمنافسة في ميدان التكنولوجيا يجعل الدول تأتي بشيء جديد في مختلف المجالات كل يوم تقريباً فها نحن نشهد ثورة المعلومات وعالم الحواسيب والانترنت فالمعلومة أينما كانت ومهما كان مصدرها أصبحت متاحة أمام الجميع للاطلاع عليها وبالتالي إجراء ما يلزم عليها سواء من قبل الأفراد والمؤسسات أو الدول.

كما وأن الحاسوب قد دخل في كل مجالات الحياة فهو يسيطر على تسيير المركبات الفضائية ويتحكم بمساراتها وبأعمالها وبانطلاقها وسلامتها ثم عودتها محملة بالكم الهائل من المعلومات، وأيضاً يتحكم الحاسوب بحركة الطيران والسير وأعمال البوليس وإطلاق الصواريخ وتوجيهها وله دور كبير في المجال العسكري فهو يوجه القذائف ويتحكم بإطلاقها ومسارها ووصولها إلى هدفها لتصبح تحمل اسماً يليق بها "كالقنابل الذكية" مثلاً كذلك ويتدخل في الحياة الاجتماعية والأحوال المدنية والشخصية وحفظ البيانات والإحصاءات ومجالات كثيرة يصعب حصرها، ناهيك عن ثورة الاتصالات الهائلة التي جعلت العالم كالقرية الصغيرة بل كالحي الواحد الذي لا تجد صعوبة في الوصول إلى من تريد وما تريد بكبسة زر واحدة من جهاز صغير موضوع في جيب الإنسان (طشطوش، ٢٠١٠). فالتقدم العلمي والتكنولوجي شمل كافة المرافق الحياتية من اجتماعية واقتصادية وعسكرية وغيرها مما دفع الدول للتسابق في الوصول إلى قمة الهرم العلمي والتكنولوجي لكي تتفوق على غيرها وتحتل مكانة ذات تأثير بالغ ومهم في العلاقات الدولية ومن أمثلة الدول المتقدمة في المجالات العلمية والتكنولوجية اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها وهذا ما جعل لها مكانة خاصة ومميزة في الميزان الدولي (بلدوين، (د.ت)).

(٣-٤) العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية

يعرف مارسيل ميرل السياسة الخارجية: هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود (مارسيل، (د.ت)). وهي عبارة عن برنامج عمل للتحرك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية. وتتكون هذه العلاقات من أمرين هما (زهرة، ٢٠٠٨):

١- قرارات حكومية تتخذ من قبل صناع القرار.

٢- وأفعال تعالج مشاكل خارجية، وهذه القرارات والأفعال تستخدم لتحقيق أهداف قريبة وبعيدة المدى.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن السياسة الخارجية تصنع من قبل الأجهزة الرسمية وغير الرسمية في الدولة وغالبا ما تقوم بها السلطة التنفيذية إضافة إلى السلطة التشريعية من خلال التشريعات التي تسنها والتي تحدد طريقة التعامل مع الدول الأخرى. وتعتبر السياسة الخارجية جزء من السياسة الوطنية التي تشكل مجموع السياسات الخارجية والداخلية للدولة؛ غايتها (فرانكل، ١٩٨٤):

١. تحقيق الأمن للدولة.
٢. تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

وتمثل السياسة الدولية التفاعل والتقاء السياسات الخارجية والتفاعل الناجم عنها يسمى السياسة الدولية، إذن هذا التفاعل يتضمن نمط الصراع والتعاون في آن واحد.

ويشمل التفاعل السياسي جميع وحدات المجتمع الدولي وليس فقط الدول ومحصلة هذا التفاعل هو السياسة الدولية. عادة تتميز السياسة الدولية عن غيرها من السياسات بعنف الوسائل المستخدمة ويرى البعض إن السياسة الدولية تشمل جميع التفاعلات من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بين وحدات المجتمع الدولي. إذن هي حاصل جمع السياسات الخارجية (الحمداني، ٢٠٠٤).

(٣-٥) الحرب والسلم وأثرهما في العلاقات الدولية

منذ فجر التاريخ لجأت الجماعات البشرية إلى القتال والتنازع بينها من اجل تحقيق الأهداف سواء كانت كبيرة ام صغيرة، فالحرب كانت وما زالت سمة من سمات الحياة البشرية ولم يخلو منها أي زمان أو مكان، والتاريخ مليء بالشواهد على الحروب فقد كانت الحرب دائرة في مواطن الحضارات القديمة في وادي النيل وبلاد ما بين النهرين وبلاد فارس وبلاد الإغريق واليونان حيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شهد التاريخ الإنساني أعنف الحروب بين أثينا واسبارطه وبين روما وقرطاجه، وفي العصر الحديث كانت هناك حروب طاحنة أبرزها تلك الحروب التي سجل لها العالم تاريخاً يقرأ الحربين العالميتين الأولى والثانية وما رافقها من خسائر بشرية ومادية ما زال العالم إلى اليوم يحصد عواقبها. فمن هنا يمكن القول أن الحرب خيار لابد منه بعض الأحيان.

والإنسان بطبيعته لا يميل إلى الإصابة بالأذى سواء في جسمه أو في ماله، ولكنه يجبر على ذلك أحيانا، فذلك أن جميع البشر مجمعون على أن الخيار الأصعب هو القتال. لقد دعا بعض المفكرين إلى إتقان فنون الحرب لأن هذا الإتقان وسيلة للحفاظ على الحكم كما فعل ميكافللي في كتابه (الأمير) حيث اعتبر أن السلام فكرة خيالية. وفي الفكر العربي قال ابن خلدون في معنى الحرب "بان الحروب وأنواع المقاتلة لم تزل واقعة في الخليفة منذ براها الله واصلها إرادة انتقام البشر من بعض ويتعصب لكل منها أهل عصبيته" (ليلة، ص٢١). ولكن الحرب في الإسلام لم تكن بدافع الانتقام والقتل بل كانت من أجل نشر الدين وإحلال العدل مكان الجور ودفاع عن النفس لذا فهي بأبسط المعاني "حرب عادلة" لأنها مضبوطة بضوابط أخلاقية ليس لها مثيل سبقت كل المواثيق والمعاهدات الدولية.

وتُعرف الحرب في الاصطلاح الدولي هي: "صراع مسلح بين دولتين أو فريقين من الدول ينشب لتحقيق مصالح وطنية وهي حالة قانونية معترف بإمكانية قيامها "الحرب بمفهومها البسيط: هي استخدام للقوة والعنف المسلح المنظم بين الجماعات الإنسانية" (حقي، ٢٠٠٤، ص٢١١).

إن وجود القوة في كل مجتمع ضرورة ملحة ذلك لفرض القانون ومعاقبة كل من يتجاهله. ناهيك عن التوتر الذي يسود مختلف فئات المجتمع في النظام الدولي مما يؤدي إلى نشوب النزاع المسلح وهذه الفئات تعطي لنفسها الحق بالسيادة على القانون ولا تريد أن تخضع لأي سلطة، فهنا تعد الحرب هي الوسيلة القانونية الوحيدة لإعادة هذه الفئات إلى جادة الصواب، حيث أن بعض المفكرين أمثال (كلسن) الذي بحث في موضوع الحرب العادلة اعتبر أن اللجوء إلى القوة في سبيل إعادة الحق أمراً مشروعاً وبيّن بأن ليس كل عدوان أمر غير مشروع كما أن كل حرب دفاعية لا تعتبر مشروعة إلا إذا توضح الهدف الذي ثارت من أجله هذه الحرب، وهي ظاهرة مرافقة للعلاقات الدولية (دوبوي، ١٩٨٣)، ولا بدّ لكل شيء من سبب والحرب حينما تنشب لا بدّ لها من أسباب لذلك فإن مجمل الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الحروب هي:

١- **الأسباب الاقتصادية:** إن من الأسباب الأولى التي دفعت الإنسان إلى للحرب هي البحث عن المسكن والأرض والمكان الآمن ولقمة العيش، ذلك أن من معظم الحروب التي سجلها التاريخ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان من أهم دوافعها هو الاقتصاد. ومع تطور الأيام وتغير أنماط الحياة توسع مفهوم الاقتصاد باعتباره سبباً من أسباب الحروب فتسعى الدول دائماً بأن تمتلك اقتصاداً قوياً يعتمد على مقومات صناعية وزراعية وتجارية ورؤوس أموال وخبرة وبالتالي فإن الإنتاج الحاصل من هذه العوامل لا بدّ له من أسواق لتصريفه فيها وبالتالي الحصول على عوائد مادية تحقق نمواً وتطوراً وتقدماً يعطي هذه الدول مكانة متقدمة على غيرها من الدول. وبسبب هذا المفهوم البسيط قامت معظم الحروب التي زعزعت استقرار النظام الدولي وأوجدت خلخلة في العلاقات الدولية على مر الأزمان (طشطوش، ٢٠١٠).

ناهيك عن الحركات التي شهدها العالم في فترة من الفترات والتي كان سببها الرغبة والهيمنة على البلاد التي تحوي الخيرات الكثيرة والوفيرة التي تؤمن لها ولمصانعها ومنتجاتها مصدراً وسوقاً لا غنى عنه، خير شاهد على ذلك. والأسباب الاقتصادية هي التي تدفع ودفعت الدول العظمى للوصول إلى بعض المناطق الغنية بمصادر الطاقة التي تضمن لها ولاقتصادها الاستمرار والحياة مغلفة ذلك بأسباب سياسية لتكون طريقاً تصل من خلاله إلى تحقيقه أهدافها الاقتصادية، وحرب الخليج الثانية والثالثة رغم دوافعها السياسية إلا أن الهدف الاقتصادي لها لا يخفى على أحد فهذه الأرض تحوي من الخيرات والطاقات والمعادن والكنوز ما يضمن استمرار حضارة الولايات المتحدة ويديم استمراريتها مئات من السنين وهي تعرف ذلك وتدركه إدراكاً عميقاً لذلك سعت للحصول على قواعد متقدمة لها تضمن تدفق خيرات النفط العربي لمصانعها دعماً لاقتصادها ورفاهية لمواطنيها.

فمن هنا تعتبر العوامل الاقتصادية من الأسباب المهمة جداً في حدوث الحرب وقيام التوترات بين الدول، وعلى وجه الخصوص إذا استخدمت دولة هذا العامل كوسيلة ضغط لدولة أخرى من خلال فرض الضرائب والرسوم الجمركية وقطع المساعدات والقيام بالاستفزازات التجارية والحصار الاقتصادي والمقاطعة الاقتصادية وغيرة كثير فهذه كله قد يكون سبباً في نشوب حروب طويلة ومؤثرة بين الدول.

٢- **الأسباب الاجتماعية:** تعد العوامل الاجتماعية في داخل البلاد وما تتضمنه من الاضطراب وعدم الاستقرار الناتج عن ضعف تماسك الشعب وضعف الوحدة الوطنية هذه الأسباب المجتمع تؤدي إلى بعض القادة لشن الحروب لجميع صفوف أبناء شعبهم وتوحيدهم تحت راية واحدة يكون هدفها الدفاع عن بلادهم وحمايتها مما يساهم في جمع كلمتهم ولم شملهم ومن الأمثلة على ذلك احتلال (موسيليني) لأثيوبيا كان الهدف منه تحقيق الوحدة الوطنية في إيطاليا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- **الأسباب الدينية:** ومن التاريخ شواهد كثيرة على الحروب الدينية مثل الحروب التي وقعت بين الرومان والكاثوليك وبين روسيا والدولة العثمانية.

٤- **الأسباب الأيديولوجية:** نشبت حروب كثيرة في التاريخ لأسباب ثقافية وحضارية وأيديولوجية كان الهدف منها هو نشر هذه الأيديولوجيات والثقافات، والصراع الحضاري والثقافي مستمر ومتصل وقد أخذ يتطور ويأخذ أبعاد جديدة بسبب الأحداث الدولية الهامة التي أصابت العالم في بداية هذا القرن وخاصة بعد أحداث ١١/ أيلول/ ٢٠٠١م في الولايات المتحدة وما صاحبها من تغيير للمفاهيم والسياسات لكثير من القضايا الأيديولوجية.

٥- **الأسباب السياسية:** إن لاختلافات الدول سواء الخلافات الحدودية أو الأمنية أو اختلاف الأنظمة من الناحية الأيدولوجية هذا يؤدي إلى التوترات المستمرة بين الدول والتي تؤدي بالتالي لقيام الحروب.

(٣ -٦) الدبلوماسية ودورها في إدارة العلاقات الدولية

الدبلوماسية هي "الإجراء والطريق الذي تواصل فيه الحكومات سياستها الخارجية، ولكنها ليست السياسة نفسها بمعنى أنه يجب التمييز بين رسم صياغة السياسة الخارجية وبين فن إدارة الدبلوماسية بمعنى أنها السلوك الذي تتعامل به الحكومات عند اتصالها ببعضها البعض من أجل إدارة تلك الاتصالات، والدبلوماسية هي إحدى الأدوات التي يمكن أن تستخدم من خلال توازن القوى بديلاً لاستخدام الحل العسكري وبمعنى أنه كلما كان المركز قوياً كان التأثير قوياً" (مهنا، (د.ت)، ص٣٥-٣٩).

لقد تنوعت التعاريف لهذا المصطلح وذلك حسب وجهة نظر كل مفكر، وما هي الأسس والظروف التي أطلق فيها هذا التعريف، ومن هذه التعاريف: الدبلوماسية تعني: "عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية" (غالي، ١٩٨٦، ص٣١٥).

وتعرف أيضاً على أنها "مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين... وفن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية وعقد الاتفاقات والمعاهدات" (سموحي، ١٩٧٣، ص٣). ويعرفها الخبير الدبلوماسي الأمريكي "جون كينان": أنها "عملية الاتصال بين الحكومات" (بدوي، ١٩٧١، ص٣٨٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي "فن إدارة العلاقات الخارجية أو أسلوب رعاية مصالح الدولة في الخارج ولدى الدول الأخرى، وهي الأساليب السياسية التي تتبعها الدولة في تنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى" (التابعي، (د.ت)، ص٢٤).

وتعرف أيضاً على أنها: "فن الحصول على الممكن بدلاً من انتظار المستحيل" (عبد الفتاح، ٢٠٠٢، ص٩).

من الملاحظ أن جميع التعاريف تصب في موضوع التفاوض والتمثيل بين الدول وكيفية إدارة هذه العلاقات والمفاوضات وكيفية أداء هذه المهمة من قبل الشخص الملقى على عاتقه هذا الواجب وهو "الدبلوماسي". ومدى قدرته ومدى امتلاكه للفنون والأدوات اللازمة لإنجاح هذه المهمة. وتعد الدبلوماسية عنصر مهم في العلاقات الدولية، حيث أن هناك قواعد دولية تلتزم بها الأطراف عند الخلاف كي لا تشيع الفوضى، فالخلافات الدولية أو النزاعات الدولية أو الصراعات الدولية تنشأ عادة نتيجة لتعارض المصالح بين الدول أو إنكار طرف دولي لحقوق طرف أو أطراف دولية أخرى الأمر الذي يشير النزاع، فإذا استمر النزاع لفترة طويلة تصاعد المواقف وتضخمها إلى أن يصل إلى صراع.

والسبب الرئيسي لنشوء الصراع بين الدول هو تحقيق أهداف قومية تقوم على فكرة المصلحة، وفي الواقع الدولي تقوم فكرة المصلحة في العلاقات الدولية بما يتناسب طرداً مع فكرة القوة بقدر ما تملك دولة ما من قوة فإنها تحدد مصالحها، والقوة تشكل التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة مع بعضها البعض. وينشأ الصراع الدولي كسمة من سمات فكرة القوة والمصلحة، والمصالح أصبحت متشابكة بين كل الدول، ويسعى أهل السياسة إلى تسوية الخلافات والتوصل إلى الحلول السلمية بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية، ويقصد بذلك "حل المنازعات بين الأطراف المتنازعة دون اللجوء إلى القوة، وهو الحل الذي يقبله الطرفان، وهو الأسلوب الأمثل للخروج من دائرة النزاع حيث يعتبر الحل البديل سيكون هو الحل القسري والذي يقوم على فكرة التلويح بالقوة دون حرب" (جماز، (د.ت)، ص٧٤-٧٥).

وإدارة السياسة الخارجية للدول لا تعتمد على الدبلوماسيين لوحدهم، إنما تعتمد بشكل كبير على القوات العسكرية وعلى العلماء الذين يزودونها بأحدث الأسلحة، وعلى الاقتصاديين، وبخاصة في وقتنا الراهن، تعتمد على أجهزة الاستخبارات والدعاية، فبالماضي كان الحكام مطلقين يتولون كل هذه الأمور، وبالوقت الحالي لم تعد هذه المركزية ممكنة، وأصبحت هناك جهات مختصة تتولاها، وهذه الأدوار تعتبر بالعادة دور مكمل للدبلوماسية (فرانكل، ١٩٨٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهدف الدبلوماسية في المقام الأول هو التوفيق بين خلافات الدول وفتح مسالك للأعمال بينها من أجل تحسين هذا الهدف. إن الدبلوماسية التي من المفروض أن تكون تبادلا للرأي بين دولتين متنازعتين أو بين دول بقصد الوصول إلى تسوية للنزاع القائم بينهما يمكن أن تستخدم وسيلة لممارسة الضغط، أو كوسيلة من وسائل الإقناع أو وسيلة للتسوية للوصول إلى اتفاق فالدبلوماسية.

والدبلوماسية علم ذلك أنها تنطوي على قواعد وعلى أصول محددة تحكم كيفية ممارستها وكيفية تطبيقها في العلاقات بين الدول، وينظر لها على أنها فن لان تطبيقها يستلزم الموهبة والقدرة وفن الإقناع عند من تناط بهم ممارستها ووضعها موضع التطبيق. وتعد قانون لأن قواعدها وأصول ممارستها أصبحت موحدة بين مختلف الهيئات الدولية وأشخاص القانون الدولي، وقد أصبحت بالتالي جزءا مهما من القانون الدولي العام. وهي تاريخ لأن تطورها ارتبط ويرتبط بتطوير العلاقات الدولية، كما أنها سجل لتاريخ التعامل والتواصل بين الأمم. وهي مؤسسة حيث أنها تمارس من خلال هيئات ومؤسسات متخصصة ومستقلة في إطار كل دولة. وهي مهنة فالذين يمارسونها اليوم ينصرفون لها بكامل نشاطهم وبالتالي يتفرغون لأداء وظائفهم كأي نشاط سياسي وإداري متخصص ومستقل (جماز، (د.ت)).

ويمكن القول أن الدبلوماسية هي واحدة من أكثر أدوات القوة القومية تأثيرا من حيث قدرتها في الدفاع عن مصالحها الحيوية إزاء ما قد تواجهه من تحديات وأخطار خارجية، والدبلوماسية العقل المفكر للقوة القومية أحكامها الصواب أو فتر تصميمها على بلوغ الأهداف المنوط بها تحقيقها، وتميز الأداء الدبلوماسي للدولة يمكن أن يدعم بصورة ملموسة قدرتها على تعويض بعض جوانب القصور أو الضعف في ما هو متاح لها من عوامل القوى الأخرى. وتنقسم الوسائل التي تستخدم لحل المنازعات الدولية سلميا إلى ثلاثة أقسام وهي (وسائل دبلوماسية ووسائل سياسية ووسائل قضائية) وتنقسم الوسائل الدبلوماسية إلى ما يلي:

١- **المفاوضة:** تعرف المفاوضة على أنها "العملية الخاصة بحل النزاع بين طرفين أو أكثر، والتي من خلالها يقوم الطرفان (أو جميع الأطراف) بتعديل طلباتهم، وذلك بغرض التوصل إلى تسوية مقبولة تحقق المصلحة لكل منها" (Kennedy, & Macmillan,1987, p:15).

وفي تعريف آخر المفاوضة هي "محادثات تجى بين طرفين أو أكثر حول موضوع أو مشكلة بقصد الوصول إلى اتفاق شامل يحقق المصالح المتبادلة لتلك الأطراف" (معلا، ١٩٩٢، ص٦). وعرف أيضا التفاوض بأنه "عقد المحادثات المؤدية إلى التفاعل، والمحادثات المتعلقة بالتوصل إلى أساس للاتفاق نحو مشكلة قائمة أو هدف محدد للوصول إلى الرضا الذي يحقق الاتفاق" (الحسن، ١٩٩٣، ص١١-١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بات التفاوض علماً يدرس وتحكمه مفاهيم ومبادئ وخصائص وعناصر وضوابط وأساليب واستراتيجيات. وقد اعتبر البعض أن الدبلوماسية هي فن المفاوضة إلا أن في ذلك إغفالاً للمهام الأخرى للدبلوماسية كالتمثيل والاتفاق ورعاية المصالح، وهي ذات أهمية كبرى في نزع فتيل الصراع وتجنيب الدول المتصارعة اللجوء إلى العنف أو الوقوع في ولايات الحروب وذلك عن طريق تحقيق الحد الأدنى الذي يرضي مصالح الطرفين أو الأطراف المتنازعة (جماز، (د.ت)).

ب- المساعي الحميدة: المساعي الحميدة هي "جهود يبذلها طرفٌ محايد للمساعدة على إنهاء الخلاف أو النزاع بين طرفين أو أكثر من منطلق الحرص على توطيد العلاقة الطيبة بين الأطراف المتنازعة، وضمان الأمن والسلام العالميين، حيث يعمل هذا الطرف بكافة الوسائل الممكنة على إقناعها بالعودة إلى المفاوضات لإنهاء النزاع فيما بينها" (Coplin, 1966, p77).

وهي أيضاً: "تعبير يطلق على تدخل دولة ثالثة سواء طلب منها التدخل أو باشرته من تلقاء نفسها بقصد المساعي في تسوية ما بين الأطراف المتنازعة دون أن تقترح مباشرة حلاً للخلاف" (روتيه، (د.ت)، ص١٨٨).

وتُعرف أيضا على أنها "قيام دولة بمحاولة التقريب بين دولتين متنازعتين، وحثهما على الدخول في مفاوضات لحل النزاع القائم بينهما، كل هذا دون أن تشترك الدولة مقدمة المساعي الحميدة في المفاوضات بأية وسيلة مباشرة" (غانم، ١٩٧٢، ص٧٣٧).

وهي تتمثل في تدخل طرف ثالث سواء طلب منها الطرفان المتنازعان ذلك أو من تلقاء نفسه وإن كان لا يملك حسم النزاع، وإنما يقوم دوره على تقديم المقترحات التي يمكن أن تكون أسساً للتفاوض أو أرضية مشتركة ينطلق منها الطرفان نحو الحل، ومثال ذلك تدخل فرنسا لإنهاء الحرب بين فيتنام وأمريكا. ومن هنا فإن مهمة الطرف الثالث تنحصر في كونه يسعى إلى تخفيف حدة التوتر والنزاع بمحاولة تقريب وجهات النظر المتباينة بين أطراف النزاع، وكذلك طرح فكرٍ جديد أو تصور يمكن الانطلاق منه لحل النزاع، ومحاولة خلق الأجواء المناسبة لبدء المفاوضات أو استئنافها. وكلما قلنا فإنه لا يوجد إلزامٌ لأي من الطرفين بالنزول عند المقترحات التي تقدم بها الطرف الثالث. وهناك قواعد قانونية تعارف عليها المجتمع الدولي بهذا الخصوص منذ اتفاقية لاهاي عام ١٩٠٧م التي نصت مادتها الثانية على أنه "في حالة وقوع خلاف خطير يكون على الدول المتعاقدة أن تتفق قبل اللجوء إلى السلاح أن تلجأ إلى الوساطة أو السعي في إصلاح ذات البين وذلك من قبل دولة أو أكثر من الدول الصديقة بأقصى مدى تسمح به الأحوال". كما نصت مادتها الثالثة على أن "مزاولة هذا الحق لا يمكن أن يعتبره أحد أطراف النزاع عملاً غير مخلص أو غير صديق" (غانم، ١٩٧٢، ص١١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- **الوساطة:** وهي صورة من صور التدخل الغير ملزم فهي كالمساعي الحميدة، فإن طرفاً ثالثاً، دولة أو منظمة دولية يشارك في المفاوضات ويحاول التوفيق بين الادعاءات المتعارضة ويحاول تهدئة الامتعاضات المتبادلة التي تتبادلها الأطراف المتنافسة.

وهذا الاصطلاح (الطرف الثالث) قد يقصد به دولة واحدة، أو أكثر، أو منظمة دولية، أو شخصية دولية ذات وزن واعتبار الأمر الذي يدفعه إلى التدخل، ويدفع الأطراف المتنازعة إلى قبول تدخله في المفاوضات الجارية، وما يتقدم به من حلول إلا أن هذه الحلول لا تكون لها قيمة قانونية إلزامية بالنسبة إلى هذه الأطراف. وبحسب قول Holsti (١٩٧٤) إن الوسيط لا يحاول فرض حلوله في النزاع، ولكن قد يقوم بمبادرة قوية من خلال الصيغ المقدمة كدور وسيط الأمم المتحدة رالف بانشى في الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٨٤م".

إن الفرق بين الوساطة والمساعي الحميدة ينحصر في: "أنه في حالة الوساطة يتابع الطرف الثالث مباشرة الاتصالات، أي المفاوضات التي تتم بين أطراف النزاع، ويقوم أيضاً باقتراح الحل الذي يراه مناسباً للنزاع إذا رأى أن ذلك مما يساعد الأطراف للوصول إلى إنهائه، بينما تقتصر مهمة الدولة التي تقوم بالمساعي الحميدة على التقريب بين الدولتين المتنازعتين لاستئناف المفاوضة في موضوع النزاع دون أن تشترك في هذه المفاوضة أو تتدخل في تسوية هذا الموضوع بينما تشترك الدولة الوسيطة في المفاوضات التي تدور بين المتنازعين، وقد تساهم في وضع الأساس الذي يقوم عليه حل النزاع" (سرحان، ١٩٨٠، ص٥١٠).

ومهمة الدولة الوسيطة "التوفيق بين المطالب المتضاربة لأطراف النزاع والتخفيف من حدة الجفاء الذي يكون بينهما" (أبو هيف، ١٩٧٢، ص٧٣٢). وإذا كانت هذه هي الصور الاعتيادية للوساطة فإن هناك صورة أخرى وهي صورة الوساطة المزدوجة وهي التي يختار فيها كل من الطرفين المتنازعين دولة أخرى تنوب عنه في التفاوض بشأن النزاع القائم وتستغرق الدولتان الموكلتان هذه المهمة لمدة ثلاثين يوماً يمتنع فيها الكلام على طرفي النزاع بتاتاً وقد تنجح هذه المحاولة وقد تفشل. يقول أحد الباحثين: "وباستقراء خبرة العمل الدولي المعاصر يمكن القول بأن الوساطة تأتي على رأس الوسائل السياسية التي يلجأ إليها كثير من الدول لفض منازعات الحدود والمنازعات الإقليمية التي تثور فيها بطريقة سليمة" (الرشيدي، ٢٠٠٠، ص٢٥).

د- **التحقيق:** ويقصد به إحالة المسألة المتنازع عليها إلى لجنة تحقيق تقوم بمهمة تحديد وتقصي حقيقة النزاع بطرق ووسائل محايدة دون أهواءٍ أو ميول نحو هذه الدولة أو تلك وذلك بمعنى: "تقصي الحقائق المتعلقة بنزاع بين دولتين دون أن يكون ذلك مشفوعاً بإبداء ملاحظات يمكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن تؤثر في تحديد الطرف الذي تقع عليه مسؤولية قيام النزاع، بل تكون مهمتها قاصرة على جمع الحقائق ووضعها تحت تصرف الطرفين كي يتصرفا على ضوئها في اتخاذ القرار إما بالدخول في مفاوضات مباشرة بقصد حل النزاع، أو بقرار عرضه على التحكيم الدولي، ويتم اختيار أعضاء اللجنة باتفاق أطراف النزاع، كما أن التقرير الذي تنتهي به أعمال اللجنة ليست له أية صفة إلزامية في مواجهة أطراف النزاع" (سرحان، ١٩٨٠، ص٥١٢). ويتم التحقيق عادة إما باتفاق بين الأطراف المعنية أو بطلب أو قرار يصدر عن سلطة مستقلة عنهم كالقضاء الدولي أو أحد المنظمات الدولية.

هـ- **التوفيق:** يتمثل التوفيق أو المصالحة في تشكيل لجنة من بعض الشخصيات التي تحوز ثقة الأطراف المتنازعة بغرض السعي نحو تحقيق اتفاق بينها، وذلك بتقديم مقترحات التسوية للنزاع القائم بينهم. وتتكون لجنة المصالحة غالبا من أشخاص يتم اختيارهم بصفتهم الشخصية، وهي تضم عادة أشخاصا يحملون جنسية أطراف النزاع بما يطمئن الدول على عرض مواقفها بطريقة أمينة، وأشخاص آخرين يتم اختيارهم باتفاق بين الأطراف المعنية (أبو الوفاء، ٢٠٠٦).

وتتمثل أهم وظائف لجنة التوفيق في أمور ثلاثة (جماز، (د.ت)):

- توضيح النقاط محل النزاع بعد الاستماع إلى الأطراف المتنازعة وجمع كافة المعلومات اللازمة.
- محاولة التوفيق بين الأطراف المتنازعة، وذلك بعرض شروط التسوية التي ترى اللجنة أنها ملائمة وغير مجحفة.
- أخيرا تقوم اللجنة في نهاية عملها بعمل محضر تثبت فيه نتيجة مساعيها، والتي قد تكون إيجابية إذا اتفقت الأطراف المتنازعة على تسوية النزاع، أو سلبية إذا لو تنجح اللجنة في التوفيق بينهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
دور العلاقات الأردنية والخليجية في الحد من البطالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤ ـ ١) المقدمة

تشهد المجتمعات العربية معوقات اجتماعية واقتصادية تؤدي إلى تفاقم ظاهرة البطالة، التي تعد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية حاليا، وهناك أسباب رئيسية تدفع إلى تفاقم هذه الظاهرة، والتي اعتبر سوء التخطيط على المستوى القومي، عدم توجيه التنمية والاستثمار إلى المجالات المناسبة، عدم توافق خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية مع متطلبات سوق العمل، الوتيرة المتسارعة لنمو قوة العمل العربية وانخفاض الطلب عليها عربياً ودولياً وكذا التأثيرات السلبية للمتغيرات الدولية على وضع العمالة العربية.

أخذت البطالة أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل؛ لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذلك على اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، باعتباره موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية عموما والساحة العربية خصوصا. لذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع إلا وتتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش، وتمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه (الوافي، (د.ت)).

وتعد البطالة من الظواهر السلبية التي تهدد السلم والاستقرار الاجتماعي، باعتبار أن دخل الفرد من عمله يمثل صمام الأمان والاستقرار له ولمجتمعه، في حين أن البطالة والحرمان من الدخل يولدان الاستبعاد والتهميش الاجتماعي علاوة على سائر العلل الاجتماعية الأخرى، فمعدلات البطالة في الوطن العربي الأسوأ في العالم حيث تجاوز معدلها ١٩.٥% سنة ٢٠٠١ مقارنة بالدول الإفريقية جنوب الصحراء (١٤.٤%) والبلدان الاشتراكية سابقا (١٣.٥%) ودول أمريكا اللاتينية (٩.٩%) وبعض المناطق الآسيوية (أقل من ٤.٢%). ولابد من التنويه إلى تلاشي فكرة أن هناك دولا محصنة ضد البطالة كما كان يعتقد بالنسبة لحالة دول الخليج العربية، وما يثير الدهشة أن معدل البطالة في أكبر دول الخليج العرب حجماً وتشغيلاً واستقبالاً للوافدين وهي المملكة العربية السعودية تقارب ٩.٦% بين السعوديين وكذا الأمر بالنسبة لسلطنة عمان حيث كان هذا المعدل يتجاوز ١٧.٢% سنة ١٩٩٦ أو قطر بنسبة تقدر بـ ١١.٦% حسب إحصائيات سنة ٢٠٠١ وليبيا بمعدل ١١.٢% لسنة ١٩٩٨، وهي بطالة ذات طبيعة خاصة أقرب ما تكون إلى البطالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهيكلية، توعز أسبابها لسياسات التعليم والتدريب والاستخدام المنتهجة في هذه الدول (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٥، ص ٣٧).

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر بشكل سلبي لمشكلة البطالة على الاقتصاديات العربية إلا أنها لم تبرز بشكل واضح حتى الآن رغم أن الحجم الحالي للبطالة تعتبر مثيراً للقلق، حيث أنه يسبب خسائر اقتصادية كبيرة ناهيك عن انعكاساته الاجتماعية.

إن ما يؤلم في بطالة الشباب هم حملة الشهادات، حيث أن مؤسسات التعليم والتدريب تبدو وكأنها مولد للبطالة والدخول المنخفضة وتعمل على هدر جهود التنمية البشرية. انتشرت هذه الظاهرة بداية في مصر وخاصة بالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة الذين يمثلون ما يزيد عن ٧٠% من المتعلمين المتعطلين، وبالمقابل فإن ٤.١% فقط من المتعطلين هم من الأميين ونسبة أقل بين من يعرف القراءة والكتابة بنسبة تقدر بـ ٢.٥% وهي حالة متطرفة وغير أنها سرعان ما امتدت لتشيع بين الدول العربية الأخرى كالجزائر، المغرب، تونس، عمان، الأردن وسوريا...الخ (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٥، ص ٣٨). وهذا بسبب تراجع معدلات التشغيل بين الدول العربية، ونقص واضح في الطلب للكوادر المؤهله وحملة الشهادات خاصة التبادل الكبير بين المملكة الأردنية الهاشمية ودول الخليج العربي وعلى وجه الخصوص السعودية والإيمارات والكويت وقطر وعمان والبحرين بهذا الترتيب على التوالي. حيث أصبح تفشي البطالة بين فئة الشباب خاصة، ظاهرة عالمية تعاني منها الدول النامية والمتقدمة على حد السواء تكاد تكون هذه الظاهرة محوراً أساسياً لكثير من النقاشات الاقتصادية والقرارات السياسية داخل كل دولة.

كما أن إحالة الكفاءات العربية ذات التكوين العالي في بعض البلدان العربية والتي تشغل مناصب عمل سواء كانت غير مناسبة لتكوينهم أو لسبب أنهم يعتبرون بمثابة عاطلين يتلقون مقابلاً لا يتعدى ما تمنحه الدول المتقدمة كمنحة للعاطلين، من النتائج الخطيرة لهجرة الكفاءات العلمية في فقدان الوطن لإمكانات هذه الكفاءات العلمية والفكرية والتربوية التي انفق على تعليمها وإعدادها أموالا وجهودا كبيرة، حيث تؤدي هذه الهجرة لإعاقة عملية التقدم، وإبطاء حركة التنمية وإضعافها في هذه الدول. وتزايدت هجرة العقول العربية في العقود الثلاثة الأخيرة لأسباب كثيرة منها عدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن مستوى لائقا من العيش بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وعدم وجود مراكز البحث العلمي المطلوبة.تقدر دراسة حديثة صدرت في دمشق إلى أن الخسارة الاقتصادية للدول العربية بسبب هجرة عقولها بـ ١.٥٧ مليار دولار سنويا (سلام، ٢٠٠٥). وجاء في ذات التقرير أنه وفي الوقت الذي تدفع فيه الأوضاع المعيشية والعلمية والاجتماعية إلى هجرة الأدمغة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن المملكة الأردنية الهاشمية وبسبب الوضع الاقتصادي المتردي يعتمد بشكل كبير العلاقات الثنائية والاعتماد المتبادل بينه وبين دول الخليج، وأن العلاقات كانت مبنية على تبعية أردنية للخليج، وذلك أن الخليج العربي المتمثل بـ (السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وعمان) تحتوي على عمالة أردنية ماهرة، وكان باستطاعت دول الخليج استبدال العمالة الأردنية الماهرة بغيرها، والحصول على المنتوجات الأردنية من أسواق أخرى، إلا المصلحة الأردنية تكمن في الربط المتبادل مع الاقتصاد الخليجي، حيث أن فرصتها مع العراق أصبحت غير قائمة بعد وجود العراق الجديد، وتسعى المملكة الأردنية الهاشمية باستمرار لتمتين العلاقات الخليجية الأردنية من خلال علاقتها مع الولايات المتحدة، وهنا تكمن أهمية العلاقات الأردنية الأمريكية وهي الطريق إلى قلب الخليج العربي (هياجنة، ٢٠٠٦).

وقد مرت العلاقات الأردنية ودول مجلس التعاون بفترات تباينت فيها من العلاقات الطيبة إلى الجفاء التام، وأثرت فيها الأحداث المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية من تراجع الوضع الاقتصادي الذي كان مرتبطاً بالوضع الداخلي في دول الخليج التي ارتبطت اقتصادياتها بأسعار النفط العالمي واقتصاد المملكة الأردنية الهاشمية الذي ارتبط بالدعم الخارجي منها سواء على سبيل الدعم والمنهج أو عن طريق تحويلات العاملين، وتواجد العاملين المؤهلين والخبرات وحاملي الشهادات في دول مجلس التعاون، وتعتبر العلاقات الخليجية الأردنية من العلاقات الاستراتيجية التي تعتبر من أهم العلاقات الثنائية بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية.

وقد أسهمت هذه الدول في بناء المملكة الأردنية الهاشمية الحديث وساعدته على تخطي العديد من المراحل الحساس في تاريخه السياسي، وعلى الرغم من العلاقات التي مرت في بعض الأحيان بنوع من التراجع النسبي، إلا أنه جاءت القطيعة بعد اجتياح العراق للكويت عام ١٩٩٠، وقد كلفه هذا الموقف الذي فهم بطريقة خاطئة ثمناً باهظاً في علاقته مع دول الخليج والولايات المتحدة ومروره بأسوأ فترة عانت المملكة الأردنية الهاشمية بآثار اقتصادية وسياسية فرضتها عليه مواقفه تجاه الحرب، ونتيجة هذا الموقف تم ترحيل عدد كبير من الأردنيين فاق الـ ٤٠٠ ألف أردني في الخليج، وقد كانوا يضخون مليارات الدولارات، وظهرت هذه الأزمة جليه في الانهيار الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية، وزادت نسبة البطالة والفقرة والفجوة بين الأغنياء والفقراء (هياجنة، ٢٠٠٥).

وتعاني المملكة الأردنية الهاشمية من نسبة عالية من البطالة وخاصة تبرز هذه النسبة في الإناث، فمعدل البطالة بين المتعلمات تتجاوز ٢٣% في أغلب الحالات، بينما تبرز حالة البطالة أكثر بين الجامعيات في بلدان الخليج العربي بسبب عدم توافق بين مخرجات التعليم ومحتوى مناهج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعليم، واحتياجات سوق العمل في تطورها من ناحية ثانية، وبقاء بعض التوجهات المقيدة لعمل الإناث فاعلة من ناحية ثالثة، إلا ان في معظم دول مجلس التعاوني الخليجي نسبة البطالة منخفضة جداً، حيث أن دول الخليج تعمل على استغلال الفوائض المالية من عائدات البترول في توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة في القطاعات النفطية وغير النفطية، وتطوير البنى التحتية، ورأس المال البشري، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية لتحقيق استدامة النمو، ولابد للإشارة إلى أن نسبة البطالة الأمية منخفضة جداً في غالبية البلدان العربية، وتعد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول العربية في مجملها لا تزال كبيرة، ومن أهمها توفير فرص عمل جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل وتحقيق قفزة تكنولوجية نوعية في مجال التعليم والبحث والابتكار وتحسين استغلال الموارد (حرب، ٢٠٠٨).

ومن المعلوم أن الإدارة الفعالة تتطلب التفاعل بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والنظام التجاري متعدد الأطراف على المستوى الوطني سياسات تجارية تنموية وتقييمات واضحة ووعي لأثر الإجراءات التي ستطبق على كافة درجات الاندماج التجاري، وتندرج أهمية وضع السياسة التجارية ضمن الإستراتيجية الإنمائية لتحقيق مكاسب إنمائية من التجارة الدولية والتي تتأتى من التنسيق بين تحرير التجارة والسياسة التعريفية والسياسة الصناعية (العبادي، ١٩٩٩).

ولك تقتنص الدول العربية الفرص التجارية لابد للسياسة الجارية أن تتوجه نحو زيادة الصادرات التي تتمتع بجودة وميزة تنافسية وتوسيع نطاق الأسواق أمامها، وإزالة العقبات التي تواجه نفاذها؛ ولابد للسياسة الاقتصادية أن تعمل على تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمار من خلال تأمين مناخ وبيئة استثمارية ملائمة يتوافر فيها الاستقرار السياسي والأمني والقانوني وتتوافر فيها اللبنة الأساسية المادية والتقنية، وتعدد قدرة الشركات على المنافسة، ولابد للسياسة العامة أن تشمل السياسات المالية والاجتماعية الملائمة وإنشاء شبكات ضمان؛ والعمل على بناء القدرات ومعالجة موضوع البطالة؛ ولابد من إجراء مراجعة شاملة للتشريعات لدراسة ما يتوافق مع الاتفاقيات متعددة الأطراف والعمل على إصدار التشريعات واللوائح الوطنية اللازمة (خطاطبة، ٢٠١١).

والتحويلات بدون مقابل (دخول العمال الأجانب والعمال المقيمين بالخارج) تعتبر من الأمور التي تعتمد عليها تجارة الخدمات بلدان الشرق الأوسط، وتسجل السعودية المرتبة الأولى عربياً من حيث وارداتها البالغة ١٤ مليار دولار، وقد انضمت المملكة الأردنية الهاشمية ودول مجلس التعاون إلى منظمة التجارة العالمية، وقد تتضارب جدول الأعمال بما يؤثر على السياسات التنموية الحساسة والتي تحمل الدول أكثر من قدرتها وإمكانياتها التفاوضية. إن الاتفاقيات التجارية والدولية قد تساعد الأردن على تسديد علاقتها مع دول مجلس التعاون الخليجي وترتبط معها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعلاقات دولية تساعدها على تخطي العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وأهمها البطالة، والمساعدات التي تساعدها على تخطي التحديات الداخلية، وأيضاً تخطي دول مجلس التعاون للعديد من المشكلات التي تجد حلها لدى الأردن كالموارد البشرية المدنية والعسكرية المؤهلة والمدربة كون أن المملكة الأردنية الهاشمية تمتلك هذه الكوادر البشرية والخبرات، وتملك دول مجلس التعاون الخليجي مقومات تساعد الأردن على تخطي مشكلاتها ومساعدتها من أجل إحراز العديد من الإصلاحات التنموية الاقتصادية فيها.

وقد أعدت منظمة العمل العربية برنامجا متكاملا لدعم التشغيل ومكافحة البطالة فى الدول العربية، لعرضه على القمة الاقتصادية العربية المقبلة، ويهدف البرنامج إلى دعم برامج التشغيل ومحاربة البطالة والمساعدة في تطوير هذه البرامج وتيسير تحقيق تعاون عربي بشأنها والمساهمة في تطوير إدارة وسياسات التشغيل ومكافحة البطالة، إلى جانب توفير البيانات والمؤشرات ونظم المعلومات على المستويين القطري والعربي. ويتضمن البرنامج أيضا مقترحات لتدعيم فرص التنقل مع المساهمة في إنجاح برامج توطين الوظائف وتعزيز فرص التعاون الثنائي وشبه الجماعي لمكافحة البطالة خاصة مع البلدان الأكثر تضررا من هذه الظاهرة، ويركز البرنامج على العناية بفئات خاصة من العاطلين عن العمل مثل الشباب والشباب المتعلم وأولئك الذين يدخلون سوق العمل والبطالة طويلة الأمد ودراسة الآثار المترتبة على العولمة بالنسبة لقضية التشغيل (حرب، ٢٠٠٨).

وعليه، فإن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول العربية في مجملها لا تزال كبيرة، ومن أهمها توفير فرص عمل جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل لمكافحة البطالة وتحقيق قفزة تكنولوجية نوعية في مجال التعليم والبحث والابتكار وتحسين استغلال الموارد. وتتطلب مواجهة تلك التحديات في الدول النفطية، تعظيم استفادتها من الفوائض المالية المتزايدة التي تحققها من خلال توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة في القطاعات النفطية وغير النفطية، وتطوير البنى التحتية ورأس المال البشري، ويتطلب من الدول غير النفطية، توفير البيئة الاقتصادية والتجارية المواتية لتحسين مردود الاستثمار المحلي والأجنبي بما يسهم في تحقيق استدامة النمو.

(٤ -٢) دور العلاقات الأردنية والسعودية في الحد من البطالة

إن من أخطر التحديات الاقتصادية التي تواجه المملكة الأردنية الهاشمية رغم التحسن الكبير في مستويات المعيشة التي شهدتها المملكة في السنوات الأخيرة، والتي كان من أهداف المملكة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التخفيض من حالات الفقر حيث سعت الحكومة الأردنية جاهدة إلى تحقيق الأهداف التي تصبو إلى الحد من نسبة الفقر، وهذا من خلال تقديم المساعدات المالية والعينية والفنية والتي بدورها تسهم في خفض نسبة الفقر كما أن لها الدور الكبير في تأهيل العاطلين عن العمل نحو الحصول على فرص عمل وزيادة فرص العمل، كما ان هناك الدور الفاعل للباحثين بالقيام بالدراسات المستفيضة لفهم أسباب وأبعاد الفقر والوصول إلى نتائج وحلول مقترحة للحد من هذه الظاهرة، ولكن على الرغم من الجهود الوطنية التي تُبذل لخفض درجة الفقر، تشير التقديرات إلى أن نسبة انتشار الفقر تصل إلى ٢٩% من عدد السكان وهذه حقيقة لا يمكن إخفاؤها.

والمتتبع للأوضاع في المملكة الأردنية الهاشمية بعقد السبعينات فانه يرى أن هناك انتعاشا اقتصاديا انعكس هذا على ارتفاع مستويات معيشة الإفراد وتوزيع الدخول بشكل أفضل، وهذا يعود إلى انتقال العديد من الكوادر البشرية المختلفة خارج المملكة للعمل في الخليج العربي. ولكن هذا الحال لم يدم طويلاً وخصوصاً في الثمانينات لما شهدته هذه الفترة من انخفاض أسعار النفط وتراجع الصادرات الأردنية وانخفاض حجم الطلب على القوى العاملة في الخارج إلى ظهور مشكلة الفقر والبطالة. ولتصميم المملكة الأردنية الهاشمية على الحد من ظاهرة الفقر العمل على مكافحته فقد تم تطوير إستراتيجية وطنية شارك فيها القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجهات المانحة وذلك تدعيما لهذه الإستراتيجية والعمل بروح التعاون الجماعي. وقد تراجعت نسبة الفقر في عام ٢٠٠٢ إلى أن وصلت إلى ما نسبته ١٤.٢% بناءً على دراسة أعدت من قبل البنك الدولي بالتعاون مع كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية ودائرة الإحصاءات العامة عام ٢٠٠٤ (برنامج مكافحة الفقر في الأردن، ٢٠٠٦).

وتعد الأسباب السياسية من أكثر العوامل تأثيراً على البطالة والتي لها الدور الكبير في نشوب الحروب في المناطق المجاورة لمناطق الفقر كحرب الخليج الثانية والانعكاسات السلبية لذلك وهذا بفعل الهجرات العائدة إلى المملكة الأردنية الهاشمية وعدم التمكين والتهميش الاجتماعي (العجلوني، ٢٠١٠). ناهيك عن العوامل الاجتماعية (السكانية، المواليد، والوفيات) والتي لها دور كبير في تفاقم البطالة ولا ننسى أن العوامل الاقتصادية أيضا تلعب دوراً مهما في مشكلة البطالة.

وتعد السعودية من الدول المساندة والداعمة للاقتصاد الأردني، وقد عملت المملكة السعودية على تقديم منحة مالية لخزينة البنك المركزي الأردني عقب انهيار الدينار سنة ١٩٨٩ والبالغة ٢٠ مليون دولار، وقد كانت بداية الطريق لإعادة تعامل المؤسسات الدولية والمانحين مع الأردن وإعادة الانتعاش الاقتصادي. وفي هذه الفترة قامت السعودية بتقديم المساعدات النفطية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاصة بعد احتلال العراق وانقطاع نفطه التفضيلي عن المملكة الأردنية الهاشمية، كما وقامت بإعادة مصفاة البترول بواقع ٥٠ ألف برميل يومياً، ولا تندرج هذه المساعدات تحت طائلة اتفاقية ثنائية بين البلدين إنما هي تندرج تحت توطيد العلاقة بين البلدين التي نشأت بينما علاقة قيادية وثيقة عبر التاريخ، وما يجمع بين البلدين من علاقة دولية متميزة بحكم التجاور وهذا ما يفرض عليهما مساعدة بعضهما البعض

(الدرعاوي،http://factjo.com/pages/print2.aspx?id=3664).

وبعد ما مرت به العلاقات الأردنية السعودية من توتر في فترة بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١؛ وما نشأ في هذه الفترة من سوء فهم بين البدلين إلا أنه وبعد رؤية القيادة الهاشمية الحكيمة؛ وتوصلها بالعمل على إيجاد الحلول لهذا الخلاف بين البلدين وتحسين العلاقات بينهما عام ١٩٩٥؛ قد عكس انطلاقة جديدة للعلاقات الأردنية السعودية وإن لم يتأكد قيام السعودية بإعادة ضخ النفط السعودي إلى الأردن والذي كان يقدر نحو ٤٠-٥٠ ألف برميل يومياً قبل بدء حرب الخليج، وهو ما توقف نتيجة لموقف الأردن من الحرب (Prados, 1997).

وتتجه العلاقات الأردنية السعودية نحو المؤسسية في المساعدات التي كانت في السابق خاضعة لظروف خاصة، فمن خلال الصندوق الخليجي للتنمية الذي خصص للمملكة الأردنية الهاشمية خمسة مليارات دولار لمساعدته في تمويل مشاريع حيوية ترغب المملكة الأردنية الهاشمية في تنفيذها، وتأتي العلاقات بين المملكتين في ضوء القضاء على العديد من المشكلات التي لابد من مواجهتها وهي البطالة والفقر وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، فقبل انتهاء سنة ٢٠١٢ حولت السعودية ما يقارب ٤٢٥ مليون دولار من حصتها في الصندوق، جزء منه بقمة ١٢٥ مليون دولار، والباقي يوضع كوديعة في البنك المركزي تمهيداً لسحبه العام المقبل لتمويل المشاريع المتفق عليها. وهذه المشاريع تساعد على مكافحة البطالة، وتساعد المملكة الأردنية الهاشمية على القيام بالإصلاحات الاقتصادية والخروج من الأزمات الاقتصادية التي تأتي وليدت الأوضاع الإقليمية والمواقف التي تتخذها المملكة الأردنية الهاشمية لا ترضى عنها دول الخليج والولايات المتحدة

(الدرعاوي، http://factjo.com/pages/print2.aspx?id=3664).

وتعد السعودية من الدول التي تستوعب أكبر عدد من العمالة الوافدة بشكل عام والأردنية بشكل خاصة، وهذا يدل على التكامل العربي الاقتصادي بين البلدين، نتيجة لذلك فإن معدل تدفق التحويلات سوف يزيد بلا شك، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فخصائص سوق العمل في السعودية تتوافق مع الكوادر البشرية المؤهلة وصاحبة الخبرة، ومن خلال هذه العملية الاحتوائية للعمالة تؤدي إلى مكافحة البطالة ومنع هجرة العقول والكفاءات العربية، وتساعد هذه التحويلات داخل المنطقة لتحديد دور رأس المال المهاجر في التنمية والتكامل الاقتصادي الإقليمي.

وللمساعدات السعودية إيجابيات على المدى البعيد والمتوسط، حيث أن هذه المساعدات تتجه مباشرة إلى مشاريع محددة تشرف عليها لجان أردنية سعودية مشتركة، والمشاريع التي تعاقدت عليها ستلعب دوراً رئيسياً في استدامة الاقتصادي الوطني وتعزز دوره في مكافحة الفقر والبطالة من جانب، والعمل على توفير المخصصات المالية لبند المشاريع الرأسمالية في الموازنة من جانب آخر.

ومن جانب آخر فقد قامت المملكة الأردنية الهاشمية بفتح باب الاستثمار الخارجي والذي يؤدي إلى توفير فرص عمل واسعة لأصحاب الشهادات والكفاءات المهنية وغيرهم من الأيدي العاملة التي تلزم في المشاريع التي تقيمها المملكة العربية السعودية في الأردن؛ سواء أكان من خلال المخصصات المالية أو استثمار رجال الأعمال السعوديين من خلال قيام العديد من المشاريع التي تساعد على رفع مؤشر الأداء الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية والسعودية والدول المستثمرة، وزيادة الواردات والمنتجات الصناعية ومنتجات التكنولوجية الحديثة، وهذا يؤدي إلى مكافحة البطالة (حرب، ٢٠٠٨).

ولمواجهة البطالة أيضاً قامت المملكة الأردنية الهاشمية من خلال إنشاء نظام وطني لمعلومات الموارد البشرية بهدف تعزيز القدرات الوطنية في مجال توفير نظم المعلومات وقواعد البيانات، واستخدامها لأغراض التخطيط ورسم السياسات. وقد اكتمل تنفيذ هذا المشروع في عام ٢٠٠٨ بتمويل من الحكومتين الأردنية والألمانية. وتم إنشاء صندوقاً خاصًا في المملكة العربية السعودية لتشغيل المواطنين في القطاع الخاص، وهو صندوق تنمية الموارد البشرية الذي يقوم بعدة مهام من بينها تقديم الإعانات لتأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها وتشغيلها في القطاع الخاص، والمشاركة في تكاليف تأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها ودعم تمويل برامج ميدانية ومشاريع وخطط ودراسات تهدف لتوظيف السعوديين، وغيرها من الأنشطة. وعى الرغم من الجهود المبذولة لا تزال أنظمة المعلومات تفتقد إلى الدقة والخبرة في تسييرها ولا تزال الإحصائيات والبيانات المصرح بها بعيدة عن الواقع بكثير، مما يساهم في إفشال أي إجراءات علاجية. وفي هذا الصدد يجب التأكيد على أهمية توافر منظومة معلوماتية تحوي جميع البيانات الكمية الأساسية وغير الكمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بما يعكس سياسات التشغيل والتوظيف، والحَراك المهني، والمواءمة بين العرض والطلب، وتشريعات العمل، وغير ذلك (مقري، ويحياوي، ٢٠١١).

وتعتبر العلاقات الأردنية السعودية أنموذجا في العالم العربي للعلاقات الثنائية بين الدولتين، وهي تعتبر علاقات إستراتيجية على مدى عقود طويلة من الزمن إلى أن وصلت درجة العلاقات الأخوية بين الشعبين، وكلما جرى بها الزمن زادهما تماسكاً وتزداد قوة وثباتاً في أوقات الأزمات والتحديات الإقليمية والدولية. وتعد السعودية هي الدولة الأكثر دعماً للاقتصاد والاستقرار في المملكة الأردنية الهاشمية، أما على الاستثمار الخارجي السعودي في المملكة الأردنية الهاشمية فقد وصل إلى أكثر من ٢ مليار دولار، وهذا يؤكد عمق العلاقة الأردنية السعودية، حيث ينظر الشعب الأردني إلى السعودية كعمق استراتيجي كبير له، وعلى الشعب السعودي يرى في المملكة الأردنية الهاشمية مكاناً آمناً للاستثمار والتعاون ويؤمن بقدرة رأس المال البشري الأردني على الإنتاج، وهي علاقات تميزت بالتكامل الاستراتيجي على الصعيد السياسي والاقتصادي حيث السعي المشترك لتجاوز التحديات التي تواجهها أية دولة من خلال استخدام القيم والإمكانات البشرية والاقتصادية الموجودة لدى الدولة الأخرى (افتتاحية الدستور، الأردن والسعودية: نموذج فريد للعلاقات الإستراتيجية العربية. موقع صوت المواطن، ٢٠١٤).

وعليه، يرى الباحث أن العلاقات الأردنية السعودية لمكافحة البطالة تتجسد بعدة طرق رغم التحديات السياسية والاقتصادية العالمية التي تواجهها دول العالم العربي، وتتجسد من خلال المساعدات المالية المباشرة أو تقديم النفط بأسعار تفضيلية أو تعزيز حركة الاستثمار السعودي في الأردن وتعزيز دور رأس المال البشري الأردني في تنمية ونهضة المملكة العربية السعودية.

(٤-٢)دور العلاقات الأردنية والكويتية في الحد من البطالة

تعد العلاقات الأردنية الكويتية علاقة في كافة المجالات والأصعدة منذ القدم، كما أن الكويت تستوعب العديد من العمالة الأردنية والتي بدورها عملت على استيعاب البطالة ومكافحتها، وهذا يتبين من خلال المساعدات الكويتية للمملكة الأردنية الهاشمية، والتبادل التجاري وغيرها والتي تساعد على مكافحة البطالة والتنمية الاقتصادية، وبقيت العلاقات بين الدولتين في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على أحسن صورة، وظهر التوتر في العلاقات والقطيعة بعد اجتياح العراق الكويت، وقد قامت المملكة الأردنية الهاشمية بشجب الاجتياح، وكان الموقف الأردني حيادياً ولم تشارك في عملية التحرير وأخذ عليها هذا الموقف من دولة الكويت ودول مجلس التعاون والولايات المتحدة على أنه موقف مضاد، وساءت العلاقات، وتراجعت الأوضاع الاقتصادية في المملكة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردنية الهاشمية إلا أن موقفها كان قرار تبادلي بين الرأي العام والنظام السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية وأعطت الحكومة الشعب ما يريد أن يسمعه.

ومن المعلوم أن فترة السبعينيات شهدت طفرة كبيرة فيما يتعلق بالواقع الاقتصادي للكويت نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وإلى زيادة الاستثمارات في البنية التحتية، والتي دعت إلى الحاجة الكبيرة من الأيدي العاملة الماهرة وكانت الأردن لها النصيب الأكبر؛ حيث لم تكن الأيدي العاملة متوفرة في الكويت ودول الخليج، ولعبت العمالة الأردنية الماهرة دوراً رئيسياً في تطوير تلك الدول بشكل كبير، وأيضاً تخفيف عبئ البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد وصل عدد العاملين الأردنيين في الكويت إلى نحو ٣٠٠-٤٠٠ ألف عامل في مجالات متعددة، وعمل هذا الأمر على تقدم الاقتصاد الأردني، وعند تراجع أسعار النفط وتأثر واقع الاقتصادي في الخليج أثر بدوره في دعم الدول العربية ومنها المملكة الأردنية الهاشمية، وجاء قطع المساعدات عن المملكة الأردنية الهاشمية بعد موقفه من اجتياح الكويت، وتكبدت الكويت بدفع فواتير الحرب وإعادة البناء ووقعت الكويت ودول الخليج في الديون، وتراجع أسعار النفط، وبقيت العلاقات والمساعدات مرهونة في المواقف والأوضاع السياسية والاقتصادية (هياجنة، ٢٠٠٦).

وجاء بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وانقطاع نفطه التفضيلي عن المملكة عاد النفط والمنحة الكويتية بقيمة ٢٥ الف برميل يومياً، حيث ساهمت بلا شك بتجاوز الخزينة وقتها لاسوأ فاتورة نفط قد تواجهها (الدرعاوي،http://factjo.com/pages/print2.aspx?id=3664).

وتمثلت العلاقات الأردنية الكويتية في دعم المسيرة التنموية الأردنية من خلال الصندوق الكويتي الذي اعتبر شريكاً أساسياً، تعد المملكة الأردنية الهاشمية من أوائل الدول التي استفادت من المساعدات التي يقدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من خلال القروض الميسرة والمنح خلال السنوات الماضية، لتمويل العديد من المشاريع التنموية في القطاعات المختلفة. حيث ساهم الصندوق بتمويل ٢٤ مشروعاً ذي أولوية اقتصادية واجتماعية بحجم تمويل بلغ حوالي ١٥٣,٤٣٩ مليون دينار كويتي (ما يعادل ٥٢٣,٧ مليون دولار) خلال الفترة (١٩٦٢-٢٠١٠). وتم توزيع المشاريع التي تم تمويلها من خلال القروض الميسرة وبعض المنح الصغيرة لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية على القطاعات التالية: (القطاعات الإنتاجية كالفوسفات والصناعة والطاقة، الطاقة، المياه، البنية التحتية، الصحة، التعليم) (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٤). إن الدعم التنموي والمعونات التي تقدمها الكويت للمملكة الأردنية الهاشمية تمثل في مكافحة البطالة، والعديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها المملكة الأردنية الهاشمية بسبب قلة الموارد، والأوضاع الأمنية لدول الجوار والتي تؤثر على اقتصاد المملكة، وتحدث تراجع في عملية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنمية، وتزيد من نسبة البطالة والفقر، وبسبب المكانة الإقليمية للملكة كان لزاماً على الدول النفطية أن تقدم يد العون والمساعدة.

وتتبلور العلاقات الأردنية الكويتية من خلال تبادل الزيارات التي قام بها جلالة الملك عبد الله الثاني مع الشيخ صباح الأحمد الصباح؛ والتي أسهمت في تعزيز العلاقات الأخوية التي تربط قيادتي البلدين الشقيقين، وشكلت خطوة لافتة على طريق تطوير التعاون الثنائي وفتح آفاق جديدة للتعاون في مختلف الميادين خصوصاً في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية؛ وبما ينعكس إيجاباً على مصلحة الشعبين الشقيقين. ولتميز مناخ الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية والبيئة المهيأة له وتقديمها التسهيلات الممكنة لرجال الأعمال؛ والمستثمرين الكويتيين للحفاظ على التدفق الاستثماري الكويتي الحيوي؛ وزيادة الاستثمارات الكويتية في المملكة الأردنية الهاشمية التي تعد الأولى بين مثيلاتها العربية والأجنبية وتسهم بشكل ملحوظ في تنمية الاقتصاد الأردني، ويعد التعاون الاقتصادي الأردني- الكويتي نموذج للتعاون العربي (الدعيج، ٢٠١٤).

وقد كان للصندوق الكويتي بصمات واضحة في تمويل العديد من المشاريع ذات الأولوية التنموية والتي كانت لها الأثر الواضح في مساندة ودفع جهود الحكومة الأردنية في عملية التنمية. ومن أهم هذه المشاريع والممولة مؤخراً نذكرها كالآتي (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٤):

أولاً: القروض الميسرة

١. مشروع التوسعة الثالث لمحطة توليد كهرباء السمرا بقيمة (١٥) مليون دينار كويتي ما يعادل (٥٢) مليون دولار وبكفالة الحكومة الأردنية، والتي تم توقيعها بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٨، حيث يهدف المشروع إلى تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال رفع قدرة محطة توليد كهرباء السمرا.

٢. مشروع محطة تحويل كهرباء شرق عمان بقيمة (8,5) مليون دينار كويتي ما يعادل (٣٠) مليون دولار، حيث يهدف المشروع إلى دعم شبكة النقل الكهربائي الموحدة للتمكن من استيعاب وحدات التوليد الإضافية المنوي بنائها في منطقة شرق عمان.

٣. مشروع مستشفى العقبة بقيمة (١٥) مليون دينار كويتي ما يعادل (٥٠ مليون دولار)، حيث يهدف المشروع إلى إنشاء وتجهيز مستشفى حديث ومتكامل بسعة ٢٠٠ سرير يتناسب مع طبيعة التطور المتسارع الذي تعيشه منطقة العقبة والمناطق المحيطة بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المنـح

١. دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع طريق المفرق- الصفاوي- الحدود العراقية، بقيمة (٢) مليون دولار.

٢. دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في عمان بقيمة (٩٠٠) ألف دولار.

والمنظور الأردني الكويتي تبادلياً، فالمملكة الأردنية الهاشمية مصدر للأيدي العاملة الماهرة من العمالة، وعامل مهم في قطاعات التعليم والصحة والإنشاءات والبنية التحتية والجيش سواء أكان للكويت أو لكافة دول مجلس التعاون، حيث كان هذا المنظور غير متبادل بالسابق وقد كانت الكويت ودول الخليج تقتصر ضمن منظورها على استغلال الخدمات الأردنية فقط دون تطوير هذه العلاقات؛ أو العلاقات بالمثل نتيجة للتفوق المالي للكويت والشك في الآخر، وهذا البعد الذي تعامل به مع المملكة الأردنية الهاشمية على أنه مصدر للخدمات لا حليف، أما بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية نظرت إلى الكويت والخليج كمنطقة عازلة في ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، واقتصر الدور على الدعم المالي، ولكن التغيرات التي طرأت على المنطقة العربية خرجت الكويت ودول الخليج من هذا المنظور (هياجنة، ٢٠٠٦).

وأصبح التعاون الكويتي الأردني في جميع القطاعات يرتقي بمستوى العلاقة المتينة والمميزة التي تربط قيادتي البلدين والشعبين الأردني والكويتي، والقيادة السياسية في دولة الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية أولت العلاقات بين البلدين أهمية الأمر الذي أسهم في تحقيق نقلة نوعية لهذه العلاقات التي رفعت الاستثمارات الكويتية في المملكة الأردنية الهاشمية إلى نحو ١٢ مليار دولار وأصبحت تشكل مثالاً يحتذى في العلاقات العربية. وعن استثمارات دولة الكويت في المملكة الأردنية الهاشمية فهي تسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي التنموي انطلاقاً من اهتمام دولة الكويت بمحيطها العربي والقضايا العربية حتى أنها أفردت لهذا الجانب قمة اقتصادية سنوية تعنى بالتعاون الاقتصادي العربي. وأن الاستثمارات الكويتية في المملكة الأردنية الهاشمية تشكل رافداً اقتصادياً مهما للمملكة يعزز القيمة المضافة لمختلف قطاعات الإنتاج ويخفف من حدة البطالة وتسهم في إحداث التنمية المستدامة في محافظات المملكة مستفيدة من مناخ الأمن والأمان والاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به المملكة الأردنية الهاشمية. تتوزع الاستثمارات الكويتية في القطاعات التي تعمل فيها (الصناعة والفنادق والمستشفيات والعقارات والسوق المالي)، والمنحة الكويتية للمملكة الأردنية الهاشمية في إطار المنحة الخليجية تبلغ حصة الكويت منها ١.٢٥ مليار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولار، وأسهمت في دعم الموازنة العامة للدولة وكان لها أثر كبير في تحقيق مشاريع تنموية من خلال تمويل تنفيذ مشاريع ذات أولوية تنموية (الدعيج، ٢٠١٤) .

ومن المعلوم أن أداء أسواق العمل ينعكس بشكل عام على أداء الاقتصاد الوطني، وقد شهدت الاقتصاديات العربية نموا قويا ويرجع إلى الظروف القوية الاقتصادية العالمية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط، وهذا النمو الذي شهدته المنطقة يزيد عن مستويات التسعينيات وأوائل الألفية، وتأتي هذه الفترة المزدهرة عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٨، إلا أن في عام ٢٠٠٩ بدأت الكثير من الاقتصاديات العربية كالكويت والمملكة الأردنية الهاشمية وغيرها من الدول العربية بالتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، وتعود الأسباب إلى انخفاض حاد في أسعار النفط، ومواقف الأزمة المالية العالمية (فريق التحرير، ٢٠١٠). وقد أدى هذا الأمر إلى زيادة في معدلات البطالة سواء أكان في المملكة الأردنية الهاشمية أو في غالبية الدول العربية، وقل الطلب على العمالة، ولكن العلاقات الأردنية الكويتية مازالت في القمة، وتعمل الكويت على فتح المجال للعمال الأردنية الماهرة، وتقديم المعونات.

أما فيما يتعلق بالتبادل التجاري فإن بيانات دائرة الإحصاءات العامة عن الشهور الـ ١١ الأولى من عام ٢٠١٣ تشير إلى أن الميزان التجاري بين دولة الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية يميل لصالح الكويت بنسبة ٣٠ بالمائة وأن قيمة واردات المملكة من دولة الكويت خلال الشهور الـ١١ الأولى من عام ٢٠١٣ بلغت حوالي ١٦٠.٧ مليون دولار مقابل صادرات أردنية لدولة الكويت بنفس الفترة بلغت قيمتها ١٢٣ مليون دولار. أما الواردات الأردنية من دولة الكويت للشهور الـ١١ الأولى من عام ٢٠١٣ فقد ارتفعت بنسبة ٢.٧ بالمائة وسجلت ١٥٦ر٥ مليون دولار مقابل ٩٥ مليون دولار قيمة الصادرات الأردنية للكويت في الفترة نفسها من عام ٢٠١٢ بزيادة مقدارها ٢٩ بالمائة (الفرالة، ٢٠١٣).

وعليه، مازال العمل على ضرورة زيادة التبادل التجاري ليرتقي إلى مستوى العلاقات السياسية التي تربط البلدين، ولعب صندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية دورا كبيرا باهتمامه بالمملكة الأردنية الهاشمية حيث أعطت المملكة الأردنية الهاشمية اهتماما خاصا في مشروعاته وخططه وقدم الكثير من الدعم لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة إضافة إلى توفير الكويت فرص عمل للأردنيين، بالإضافة إلى استثمارات الكويت في المملكة الأردنية الهاشمية وهي الأكبر بين الدول الأخرى موزعة على قطاعات اقتصادية مختلفة، وعملت هذه الاستثمارات على مكافحة البطالة، وهذا نتيجة لدور العلاقات الأردنية الكويتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤ – ٣) دور العلاقات الأردنية والإماراتية في الحد من البطالة

تعد العلاقات الأردنية من العلاقات الداعمة والمؤيدة لدولة الإمارات فهو داعم أساسي لكافة حقوق وقضايا الإمارات، والمملكة الأردنية الهاشمية ذات توجهات قومية وتحرص على تفعيل المشاريع العربية المشتركة، والمملكة الأردنية الهاشمية من بين أهم الدول العربية التي لها القدرة على إيصال الصوت العربي في المنابر الأمريكية والأجنبية، ويعيش باستقرار وأمن على الرغم من الحروب والنزاعات الخطيرة التي تحيطه، كالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على حدوده الغربية، والمملكة الأردنية الهاشمية من الدول المتقدمة على مستوى التعليم والصحة والتكنولوجيا والسياحة وبالذات العلاجية التي تستقطب عشرات الآلاف من رعايا وأبناء دول الخليج العربي ومنها الإمارات في قطاعات التعليم والصحة والسياحة والتكنولوجيا والتجارة والاستثمار، على الجهة المقابلة ترفد المملكة الأردنية الهاشمية سوق العمل الإماراتي بعشرات الآلاف من الكفاءات التعليمية والعسكرية والقطاع الخاص المدرب على أساليب وتقنيات التكنولوجيا الحديثة (سفارة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٤).

وتعتبر دولة الإمارات من بين أهم الدول المضيفة للعمالة الأردنية المدربة وذات الكفاءة العالية والمرحب بها، وفي المقابل تستقبل المملكة الأردنية الهاشمية الكثير من الطلبة الإماراتيين الذين يلتحقون ببرامج الدراسات المتوسطة والعليا في المعاهد والجامعات الأردنية، وكما هو حال مختلف الجوانب والقطاعات هناك تعاون وتبادل مكثف في الخبرات الثقافية والعلمية والإعلامية والفنية والعسكرية بين البلدين، وهناك مشاركات واسعة في أغلب الفعاليات والمهرجانات في مختلف المجالات التي تجري سنوياً. لقد تميزت العلاقات الثقافية والعلمية بين دولة الإمارات والمملكة الأردنية الهاشمية بالتنامي والازدهار منذ البدايات، حيث كانت هذه العلاقات وما زالت موضع اهتمام قيادتي البلدين وكافة العاملين في الحقول الثقافية، ومما يؤكد ذلك وصول أول بعثة للإمارات عام ١٩٥٦ أي قبل قيام الاتحاد، وأول طالب إماراتي التحق بالجامعة الأردنية كان عام افتتاحها ١٩٦٢ في كلية الآداب (الكعبي، ٢٠١٠).

ومنذ ذلك التاريخ بدأت مجموعات من الطلبة بالتوافد، الا أن حل العام ١٩٨٦ حيث وقع أول برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي بين البلدين للسنوات ١٩٨٦-١٩٨٨ وخصص لدولة الإمارات أربعون مقعداً في الجامعات الأردنية وفي مختلف التخصصات العلمية والأدبية يضاف إليها عدد من المقاعد في مجال الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه). ومنذ ذلك التاريخ تخرج من الجامعات الأردنية أكثر من (٣٠٠) طالب وطالبة يمارسون عملهم الآن في الدولة إلى جانب من سبقهم في التخرج من البلدان الأخرى، ويشكلون جزءاً هاماً من الثروة والإمكانات البشرية لدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإمارات. مع بدايات عام ١٩٨٥ تم افتتاح المكتب الثقافي في المملكة الأردنية الهاشمية، ومع ازدياد مهمات العمل تم تحويل المكتب الثقافي لملحقية ثقافية مهمتها الرئيسية تتمثل في دعم العلاقات الثقافية بين البلدين مرتبطة ارتباطاً كلياً مع وزارة التعليم العالي. لقد عملت على تطوير العلاقات بين البلدين وتوفير سبل الراحة للطلبة حيث تم شراء سكنيين للطالبات في كل من عمان واربد في عام ٢٠٠٤ وتم تجهيزهما بكل ما يلزم ويتسع كل سكن لأكثر من ٥٠ طالبة (الكعبي، ٢٠١٠).

وتزخر الإمارات العربية المتحدة بالقوى العاملة من الدول العربية حيث تقدر ٥٥.٦-٦٦.٨ ما بين عامين ١٩٩٥-٢٠٠٦ من إجمالي السكان، أي بمعدل نمو القوى العامة ما نسبته ٧%، وتتمثل العمالة الأردنية في الإمارات نسبة عالية من هذه النسبة الإجمالية، وساهمت بشكل كبير في خفض معدلات البطالة المرتفعة خاصة مابين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٨، وعلى وجه الخصوص العاملون المتعلمون، إلا أن الطلب المنخفض من القطاع العام على العمالة والنمو البطئ في القطاع الخاص والتوقعات الوظيفية اللامعة أدى إلى ارتفاع مرعب لمعدلات البطالة في الدول العربية وتتركز البطالة بوضوح بين الشباب في المنطقة العربية (فريق التحرير، ٢٠١٠).

وتتشابه المملكة الأردنية الهاشمية والإمارات بنفس الطابع الاجتماعي والسلوكيات الاجتماعية وتربط الشعبين الشقيقين علاقات أخوية وروحانية مستمدة من التعاليم السمحة للديانة الإسلامية، كذلك من العادات والتقاليد والقيم للقبائل والعشائر العربية البدوية الأصيلة التي تقطن كلا البلدين، كما تتجسد بين الشعبين الشقيقين أسمى آيات التعاون والتكافل الاجتماعي الأخوي، حيث تقدم عدد من المؤسسات في دولة الإمارات الدعم الخيري النقدي والعيني للفقراء والفئات الأقل حظا في الأردن (سفارة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٤).

ولابد من الإشارة إلى لجنة توجيه الاستثمار والشؤون الاقتصادية في السفارة الأردنية بالإمارات وتشجيع الاستثمار بهدف زيادة حجم التجارة البينية بين البلدين الشقيقين وزيادة وتيرة استقطاب الاستثمارات الكبرى والمتوسطة للملكة، وتعمل اللجنة على جذب العمالة الأردنية وذلك من خلال فتح قنوات التعاون مع المستثمرين الأردنيين العاملين في الإمارات، وزيادة التنسيق مع الجهات الإماراتية العامة والخاصة لتوفير فرص عمل للشباب الأردني في مختلف القطاعات. وهناك اتفاق متبادل بين الدولتين على تعزيز العلاقات باستمرار للتقارب السياسي بين البلدين والمواقف، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، وتفعيل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية للملكة، وعمل السفارة الأردنية في الإمارات غير مقتصر على الأعمال الدبلوماسية والسياسية خاصة مع الدول التي ترتبط معها بعلاقات قوية ومتينة كدولة الإمارات، وتعتبر الجالية الأردنية في الإمارات من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكبر الجاليات الأردنية في الخارج، وترتبط المملكة الأردنية الهاشمية والإمارات العديد من الاتفاقيات الاقتصادية ومذكرات التفاهم التي تدعم العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتساعد على زيادة فرص التبادل التجاري والاستثماري (موقع بترا وكالة الأنباء الأردنية).

إن العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين تصف بأنها واسعة ومرتبطة. وتعتبر الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الاقتصادية والتجارية والتي بدورها ساهمت في زيادة حجم الاستثمارات والتبادل التجاري بين البلدين إلى مستويات متقدمة ومن أهمها (اتفاقية إنشاء لجنة وزارية مشتركة، التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني، إقامة منطقة تجارة حرة، تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة)، وتكمن الصادرات الأردنية إلى الإمارات (خضار وفواكه، رخام، كربونات الكالسيوم، أسمدة فوسفاتية، أنابيب ومواسير ولوازمها، أكياس وحقائب، ورق ومصنوعاته، أقمشة غير منسوجة، حجر بناء بأنواعه، وحدات تبريد وتكييف). أما المستوردات الأردنية من الإمارات (أسماك بأنواعها، حليب ومشتقاته، تمور بأنواعها، زيوت حيوانية ونباتية، مواد غذائية مصنعة، عصائر ومشروبات غير كحولية، إسمنت ابيض، زيوت معدنية، أدوية، دهانات بأنواعها، مستحضرات تجميل، مواد كيماوية (بولي إيثيلين)، صناعات مطاطية، ورق ومصنوعاته، سجاد وأغطية، صناعات إسمنتية، وغيرها). أما فيما يتعلق باستثمارات دولة الإمارات في المملكة الأردنية الهاشمية، فقد بلغت حتى تاريخه ما يزيد عن ١٥ مليار دولار (سفارة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٤).

وعليه، فإن العمالة الأردنية في الإمارات والتبادل التجاري، والاستثمارات الإماراتية في المملكة الأردنية الهاشمية والمستثمرين الأردنيين في الإمارات، وتبادل الخبرات بين البلدين، وطبيعة العلاقات الأردنية الإماراتية تعمل من خلالها على مكافحة البطالة، والعمل على خفض النسب التي ترتفع بسبب الأوضاع الاقتصادية التي تسود من جراء الأوضاع الإقليمية في المنطقة العربية والعالمية.

(٤ – ٤) دور العلاقات الأردنية والقطرية في الحد من البطالة

رغم العلاقات المتأرجحة بين المملكة الأردنية الهاشمية وقطر والخلافات بين مجلس التعاون الخليجي، إلا أن دولة قطر تسعى جاهدة من أجل التقارب مع المملكة الأردنية الهاشمية، وتعزيز سبل دعم المملكة الأردنية الهاشمية للأمن القومي القطري لمواجهة النزاعات الإقليمية وبخاصة مواجهة التداعيات الإيرانية، أما على الصعيد الاقتصادي فقد أعادت قطر هيكلة العلاقات لتحقيق مصالح أعلى وأكبر خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات القطرية في المملكة الأردنية الهاشمية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى الدعم القطري ضمن المنحة الخليجية، إلا أن قطر لم تلتزم بعد بدفع حصتها ضمن المنحة الخليجية والتي تقدر خمسة مليارات دولار تدفع على مدى خمس سنوات خصصت للمشاريع التنموية، لمكافحة البطالة والفقر في المملكة الأردنية الهاشمية، ومساعدتها على تخطي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، والمملكة الأردنية الهاشمية لن تتدخل لحل الخلافات الخليجية وبين قطر، والتزامه الحياد، في وقت تطلب قطر التوسط لحل الخلافات الخليجية (رجا، ٢٠١٤).

وقامت قطر بوضع إستراتيجية المساعدة القطرية الخاصة بالمملكة الأردنية الهاشمية في إطار مشاورات مع الحكومة الأردنية وأعضاء منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة الدولية، وهي مزيج من القروض وخدمات المشورة التي تركز بصورة خاصة على إصلاح قطاع التعليم والقطاع العام، فضلاً عن أولويات تنموية وطنية أخرى في فترات السنوات المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٥، وتهدف المساعدات القطرية في مكافحة الفقر والبطالة وذلك بتشجيع التنمية البشرية، وتحسين نظام الإدارة العامة من خلال إصلاح القطاع العام، وتعزيز أوضاع النمو الذي يقوده القطاع الخاص، ومعالجة قضايا اقتصادية وغيرها (جوما، ٢٠٠٣).

وقد كانت العلاقات الأردنية القطرية ما بين التوتر والبرود لفترة من الزمن، وحصل التقارب بين البلدين بعد زيارة أمير قطر للمملكة الأردنية الهاشمية لدرئ الصدع الذي كان بينهم، ووعدت قطر بعد مطالبات المملكة الأردنية الهاشمية بفتح الباب أمام العمالة الأردنية إلى قطر، واستثمار الأموال في المملكة، والعمل المشترك لحل الأزمة الاقتصادية ومكافحة البطالة، وقطر ستقوم بالعديد من الاستثمارات بالمملكة الأردنية الهاشمية وتقديم المنحة المخصصة منها في المنحة الخليجية، وستعمل على توطيد العلاقات بين المملكة الأردنية الهاشمية وقطر وقد أشارت المملكة الأردنية الهاشمية أن هذه الأزمة بينهما لم تكن جوهرية.

(٤ – ٥) دور العلاقات الأردنية والعُمانية في الحد من البطالة

تعتبر العلاقات العُمانية الأردنية لها خصوصية ثابتة، حيث لم تتأثر العلاقات العمانية الأردنية خلال الأزمات التي لحقت بالعلاقات الخليجية الأردنية نتيجة لحروب العراق المتكررة ولمواقف المملكة الأردنية الهاشمية التي فرضتها عوامل داخلية وإقليمية ودولية. ولم تُقطع العلاقات الثنائية بين البلدين، ويعود ذلك إلى متانة تلك العلاقات التي تعود إلى دور المملكة الأردنية الهاشمية الحيوي في بناء الاستقرار السياسي والأمني في عُمان، حيث أن المملكة الأردنية الهاشمية قامت بإرسال قواته العسكرية لمساعدة القوات العُمانية في استتباب الأمن نتيجة لثورة ظفار (Peterson,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2004). وقد قامت المملكة الأردنية الهاشمية بمساعدة القوات العمانية في السيطرة على ثوار ظفار حيث أرسل كتيبة عسكرية أردنية بالإضافة إلى (٣١) طائرة من نوع "هوكر هنتر" كان لها الأثر الكبير في حسن الموقف العسكري لمصلحة القوات الحكومية (زهرة، ٢٠٠٢).

كما أن سلطنة عمان تعتبر من الدول الداعمة للسلام وإقامة علاقات مع إسرائيل. فقد دعمت عملية كامب ديفيد، وشاركت منذ بداية عقد التسعينيات في معظم مسائل الحل النهائي، وكانت أول دولة خليجية تستضيف وفدا إسرائيليا للمشاركة في مؤتمر حول مصادر المياه، وفي الثامن عشر من ديسمبر عام ١٩٩٥م رحبت عُمان برئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في زيارته الأولى إلى الخليج العربي ولقائه السلطان قابوس (Gawdat, 2003).

إن نسبة البطالة في عُمان تتجاوز النسبة ١١%، بينما في الأردن ١٤%، وتتمثل نسبة المشروعات الصغيرة والتي تسعى بها الأردن لمكافحة البطالة نسبة ٩٢.٧% من إجمالي عدد المشروعات، وتساهم بنسبة ٢٨.٧% من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة المصانع الصغيرة والمتوسطة في عُمان تعدت ٩٢%، وللمشروعات الصغيرة أهمية كبيرة في جميع دول العالم وخاصة الدول النامية، آخذين بعين الاعتبار التفاوت النسبي بين المشروع الصغير في البلدان المتقدمة قياسا بالمشروع الصغير في البلدان النامية (الفرجات، ٢٠٠٩).

ورغم ذلك فإن العلاقات بين المملكة الأردنية الهاشمية وسلطنة عمان ثابتة وراسخة منذ القدم، والعلاقات المتميزة بينهما أرسى علاقة خاصة بين الشعبين، وتتميز العلاقات في كافة المجالات التنموية والتطور وتعزيزها في مختلف التنسيق والتعاون المشترك بين البلدين، حيث هناك لجنة مشتركة بين البلدين تجتمع دوريا لتفعيل الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون القائم في المجالات الاقتصادية والصحية والزراعية والبحثية وغيرها من المجالات التي ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية بين البلدين ومحاربة الفقر والبطالة، وقد سعت عمان أيضا ضمن مسيرتها النهضوية برفع الإنسان العماني، وتحقيق الرخاء والازدهار له أينما وجد، وتتواصل سلطنة عمان في عجلة البناء والتنمية بخطى واثقة وحثيثة، وقد نجحت بالوصول بالإنسان العماني إلى ما ترتقي الوصول له (الفارسي، ٢٠١٤).

وهناك تبادل في الخبرات بين المملكة الأردنية الهاشمية وعمان، وخاصة التعاون القانوني القضائي، وزيادة التعاون في مجال عمل السلطة القضائية في البلدين والاستفادة من خبرات وتجارب البلدين في هذا المجال (جفرا، ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن أن تبحث اللجنة الأردنية العمانية على زيادة حجم التبادل التجاري بعد اقتراح توقيع اتفاقية تجارة حرة وتشجيع إقامة المعارض الترويجية للتعريف بمنتجاتهما، وتقديم التسهيلات للمستثمر العماني ودعوته من أجل تعريفه بالفرص المتاحة ومناخ الاستثمار في الأردن، ومجالاته المختلفة، وعليه فإن عمان تعتبر دولة متحفظة، وتعمل بشكل متحفظ بالقيام بإجراءات قد تعمل على مكافحة البطالة بين البلدين، وتعمل ضمن مضامين محددة.

(٤ – ٦) دور العلاقات الأردنية البحرينية في الحد من البطالة

تميزت العلاقات بين المملكة الأردنية الهاشـمية والبحرين بمتانة وعمق العلاقات التي تجمع المملكة الأردنية الهاشمية والبحرين، وتعمل البلدين على تعزيز هذه العلاقات وتشهد تطوراً وتقدماً في كافة المجالات. وتعتبر علاقة تكاملية تشـاركية حيث أن هناك اسـتفادة متبادلة من التجارب والخبرات وتبادل المعارف، فالعلاقة بين المملكة الأردنية الهاشـمية والبحرين علاقة ممتدة منذ سنوات طويلة (بترا وكالة الأنباء الأردنية الإلكترونية، ٢٠١٤).

والمملكة الأردنية الهاشمية رغم التحديات إلا أنه استطاع أن يحقق نمو اقتصادي لسياسة التحرر الاقتصادي الذي ينتهجه ووصل إلى مصاف الدول المتقدمة، إلا أن هناك تحديات تواجه الاقتصـاد الأردني يتمثل بالفقر والبطالة والتضـخم إلى جانب الأزمة المالية العالمية التي تعصـف بالاقتصاد العالمي، وستواصل المملكة الأردنية الهاشمية تحرير الاقتصاد بما يكفل الاندماج الكامل للاقتصـاد الأردني ضـمن اقتصـاديات العالم، والتزامها في إطار منظمة التجارة العالمية والتي ساعدتها في الحصول على نتائج إيجابية من حيث النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات، واتخذت المملكة الأردنية الهاشمية سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير النظام التجاري عمل على تحسين بيئة الأعمال مما أسفر تحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي نتيجة للنمو المضطرد في حجم الصـادرات الأردنية إلى جانب اسـتقطاب العديد من الاسـتثمارات العربية والأجنبية، وهذا نتيجة لانضـمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية والاسـتفادة من المزايا الواردة في الاتفاقيات في قطاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزراعة والملكية الفكرية والخدمات، والمملكة الأردنية الهاشمية لا يتمتع بالاكتفاء الذاتي ويعتبر مستوردا للغذاء والتكنولوجيا (خطاطبة، ٢٠١١).

وتعمل المملكة الأردنية الهاشمية على توطيد علاقتها مع البحرين من أجل مكافحة البطالة والفقر الذي يتعرض له الاقتصاد الأردني في حالة حدود أزمات إقليمية أو عالمية سواء أكانت اقتصادية أو سياسية، ويعتبر أمن البحرين واستقرارها شأنا أردنيا، حيث أن التطورات الأخيرة جعلت المملكة الأردنية الهاشمية والخليج كيانا واحدا فهما يواجهان تهديدا واحدا والتهديد الخارجي يهدف إلى إصابة تكتل وبنية الدول العربية، وعملت المملكة الأردنية الهاشمية والبحرين على توحيد الجهود من أجل محاربة التطرف والتعصب والإرهاب بسلاح الفكر والعقلانية والاحتواء والاستيعاب، ومد البحرين بالخبرات العسكرية (بترا وكالة الأنباء الأردنية الإلكترونية، ٢٠١٤).

وتعتبر العلاقات الأردنية البحرينية أنموذج في العلاقات العربية العربية، ويتمثل التعاون عسكريا، حيث تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية مرجعا فضل تأسيس قوات الدفاع البحرينية إلى المملكة، وأن معظم القادة العسكريين في البحرين هم خريجي الكليات العسكرية الأردنية، ووجود تدريبات مشتركة بين الجيش العربي والعسكرية البحرينية، وإعداد العسكريين البحرينيين من خلال تدريبهم في المملكة الأردنية الهاشمية، أما التبادل التجاري فيتجاوز (٢٢) مليون ونصف المليون دينار بحريني، وهناك حجم الاستثمارات البحرينية لمؤسسات وشركات مقرها البحرين في المملكة الأردنية الهاشمية تقدر بـــ ٢.٢ مليار دولار منها استثمارات بيت التمويل الخليجي التي تقدر بحوالي مليار ونصف المليار دولار وشركة بتلكو بحوالي ٤٠٠ مليون دولار، وهناك ما يقارب (٨٠٠) طالب وطالبة يدرسون في الجامعات الرسمية والخاصة، و (٣١) منهم طلاب دراسات عليا، فالعلاقات التربوية متميزة بين الدوائر والمؤسسات التربوية والجامعات، وهناك عدد كبير من الأردنيين يعملون في مملكة البحرين في قطاع التعليم البحريني، وهناك مئات المرضى البحرينيين يوفدون إلى المملكة الأردنية الهاشمية للعلاج في المدينة الطبية والمستشفيات الخاصة الأردنية، ومن يعالجون على حسابهم الخاص في المملكة الأردنية الهاشمية، وهناك عدد من الممرضين والممرضات من المملكة الأردنية الهاشمية ضمن التعاون في مجال العمال الطبية. وتأتي هذه العلاقات المشتركة لمكافحة البطالة، وتنمية اقتصاديات البلدين، والعمل على العمل المشترك بين المملكة الأردنية الهاشمية والبحرين (عبد الهادي، ٢٠٠٨).

وهناك وفود على أعلى مستوى بين البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية من أجل توطيد العلاقات وزيادة من معدل الاستثمارات البحرينية في المملكة الأردنية الهاشمية، والتبادل التجاري، وغيرها من العلاقات الاقتصادية والتي تساعد على مكافحة البطالة، والسعي للتنمية الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البينية في البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية، وهناك علاقات قوية جمركية بين البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية لتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين (الجمارك الأردنية).

ومن جهة البحرين فإنها تعمل على تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة من خلال تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة أمام تشجيع رؤوس الأموال المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية ذات الأهمية في نقل التكنولوجيا وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتأسيس قاعدة اقتصادية متينة الأمر الذي يفتح مجال واسعة أمام تنشيط الصادرات وتشغيل العمالة الوطنية وتحقيق معدلات متسارعة ومستدامة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستعينة بالخبرات الأردنية من أجل تأهيل بعض القطاعات (عبد الهادي، ٢٠٠٨).

وعليه، -وبناء على ما سبق- في الفصل الحالي، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تعمل على تعزيز العمالة فيها، وذلك لسبب مهم ينحصر في تغطية الحاجة للأيدي العاملة الضرورية لإنجاز العديد من المشاريع الاستثمارية التنموية، وخاصة بعد أن بدأت عوائد الثروات النفطية في السبعينيات تشكل حافز كبيراً ومشجعاً للبدء في التنمية الشاملة في معظم دول المجلس، وتعتمد هذه الدول على العمالة الأجنبية، وعلى الخصوص العمالة الأردنية، والتي تشكل أعلى نسبة بين الأيدي العاملة العربية في أغلب دول مجلس التعاون، وتعمل دول مجلس التعاون مع الدول العربية ومنها العلاقات التي تربط المملكة الأردنية الهاشمية بدول مجلس التعاون من خلال متطلبات المورد البشري المؤهل والخبرات والعمالة الأخرى للقضاء على البطالة ورفع مستوى المعيشة لهم، وتشكل الأيدي العاملة الأردنية والعربية عامل منافس للموارد البشرية في دول مجلس التعاون، لارتفاع عدد السكان والطلب على العمل ضمن خطط التنمية الاقتصادية الوطنية.

ويشير التعاون المشترك بين المملكة الأردنية الهاشمية ودول مجلس التعاون الخليجي إلى توطيد العلاقات الاقتصادية من حيث التبادل التجاري وتبادل الأيدي العاملة المؤهلة، والاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية برؤوس أموال دول مجلس التعاون من أجل النهوض باقتصاد الأردن الذي يتأثر بعدة عوامل سواء من تأزم الجهة الغربية بين فلسطين وإسرائيل، أو الدول المجاورة الأخرى، ورغم مرور العلاقات الأردنية ودول مجلس التعاون بالعديد من التوترات إلا أن العلاقات بينهم تعود إلى الأفضل لأهمية الدور الأردني السياسي والاقتصادي والإقليمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥- ١) النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور العلاقات الأردنية الخليجية في الحد من البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

١- أن العلاقات الدولية علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأيدلوجية وعسكرية على مستوى الدول ومجموعات الدول والمنظمات الدولية البين حكومية والمنظمات التغير حكومية التي تناضل من أجل الحرية وتلعب بعض العوامل دورها في توجهات السياسة الخارجية للدول منها عوامل ذاتية وهي ما تتمتع به من ثروات طبيعية، وموقعها الجغرافية، ومواردها البشرية، وما له من أبعاد تأثيرية على الدول المجاورة، وأيضا هناك عوامل البيئة الدولية من قوى ومواقف ومتغيرات ومصالح، والعامل الأعلى دائما هو مصلحة الدولة، والحفاظ على ثوابتها ومرتكزاتها. وتعتبر العلاقات الدولية هي إحدى حقول المعرفة الإنسانية، وهناك العوامل المؤثرة في مجال العلاقات الدولية كـــ (العوامل الاقتصادية، والموارد الأولية، العوامل الجغرافية (الموقع، المساحة، السكان، الحدود)، والعامل العسكري، والتقدم العلمي والتكنولوجي.

٢- أن الدبلوماسية واحدة من أكثر أدوات القوة القومية تأثيرا من حيث قدرتها في الدفاع عن مصالحها الحيوية إزاء ما قد تواجهه من تحديات وأخطار خارجية، والدبلوماسية العقل المفكر للقوة القومية أحكامها الصواب أو فتر تصميمها على بلوغ الأهداف المنوط بها تحقيقها، وتميز الأداء الدبلوماسي للدولة يمكن أن يدعم بصورة ملموسة قدرتها على تعويض بعض جوانب القصور أو الضعف في ما هو متاح لها من عوامل القوى الأخرى. ومن الوسائل التي تستخدم لحل المنازعات الدولية سلميا (المفاوضة، المساعي الحميدة، الوساطة، التحقيق، التوفيق).

٣- أن العلاقات الأردنية السعودية لمكافحة البطالة تتجسد بعدة طرق رغم التحديات السياسية والاقتصادية العالمية التي تواجهها دول العالم العربي، وتتجسد من خلال المساعدات المالية المباشرة أو تقديم النفط بأسعار تفضيلية أو تعزيز حركة الاستثمار السعودي في المملكة الأردنية الهاشمية وتعزيز دور رأس المال البشري الأردني في تنمية ونهضة المملكة العربية السعودية.

٤- أن العلاقات الأردنية الكويتية تعتبر من العلاقات القوية والتي مرت ببعض التوترات والمقاطعة بسبب مواقف المملكة الأردنية الهاشمية في حرب العراق الثانية والثالثة، وعدم مشاركتها في الحرب على العراق، إلا أن الدور الأردني كان عالي المسعى لعودة العلاقات،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجسدت بالعديد من التبادل التجاري والعمالة المؤهلة الأردنية، واستثمارات الكويت في المملكة الأردنية الهاشمية تعتبر الأكبر بين الدول الأخرى موزعة على قطاعات اقتصادية مختلفة، وعملت هذه الاستثمارات على مكافحة البطالة، وهذا نتيجة لدور العلاقات الأردنية الكويتية، وقد لعب الصندوق الكويتي للتنمية دوراً كبيراً باهتمامه بالمملكة الأردنية الهاشمية ومشاريعه التنموية الاقتصادية.

٥- تعد العلاقات الأردنية الإماراتية علاقات متينة وقوية وقديمة، وتتمثل أيضاً العلاقات في العمالة الأردنية بالإمارات والتبادل التجاري، والاستثمارات الإماراتية في المملكة الأردنية الهاشمية والمستثمرين الأردنيين في الإمارات، وتبادل الخبرات بين البلدين، وطبيعة العلاقات الأردنية الإماراتية تعمل من خلالها على مكافحة البطالة، والعمل على خفض النسب التي ترتفع بسبب الأوضاع الاقتصادية التي تسود من جراء الأوضاع الإقليمية في المنطقة العربية والعالمية.

٦- العلاقات الأردنية القطرية كانت ما بين التوتر والبرود لفترة من الزمن، وحصل التقارب بين البلدين بعد زيارة أمير قطر للمملكة الأردنية الهاشمية لردئ الصدع الذي كان بينهم، ووعدت قطر بعد مطالبات الأردن بفتح الباب أمام العمالة الأردنية إلى قطر، واستثمار الأموال في المملكة الأردنية الهاشمية، والعمل المشترك لحل الأزمة الاقتصادية ومكافحة البطالة، وقطر ستقوم بالعديد من الاستثمارات بالمملكة الأردنية الهاشمية وتقديم المنحة المخصصة منها في المنحة الخليجية، وستعمل على توطيد العلاقات بين المملكة الأردنية الهاشمية وقطر، وقد أشارت المملكة الأردنية الهاشمية أن هذه الأزمة بينهما لم تكن جوهرية.

٧- إن العلاقات الأردنية العمانية علاقات قديمة ثابته، يسودها الاستقرار والتعاون بعدة مجالات وكان أهمها العسكري، وهناك مباحثات خاصة اللجنة الأردنية العمانية لزيادة حجم التبادل التجاري وتشجيع إقامة المعارض الترويجية للتعريف بمنتجاتهما، وتقديم التسهيلات للمستثمر العماني ودعوته من أجل تعريفه بالفرص المتاحة ومناخ الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية، ومجالاته المختلفة، وتعتبر عمان دولة متحفظة، وتعمل ضمن مضامين محددة، ويوجد فيها عدد كبير من العمالة الأردنية إلا أن هناك في عمان نسبة بطالة وطنية لذلك تسعى على توفير الوظائف لمواطنيها.

٨- إن العلاقات التي تربط المملكة الأردنية الهاشمية بدول مجلس التعاون تتمثل من خلال متطلبات المورد البشري المؤهل والخبرات والعمالة الأخرى للقضاء على البطالة ورفع مستوى المعيشة لهم، وتشكل الأيدي العاملة الأردنية والعربية عامل منافس للموارد البشرية في دول مجلس التعاون، لارتفاع عدد السكان والطلب على العمل ضمن خطط التنمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية الوطنية، ويشير التعاون المشترك بين المملكة الأردنية الهاشمية ودول مجلس التعاون الخليجي إلى توطيد العلاقات الاقتصادية من حيث التبادل التجاري وتبادل الأيدي العاملة المؤهلة، والاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية برؤوس أموال دول مجلس التعاون من أجل النهوض باقتصاد المملكة الأردنية الهاشمية الذي يتأثر بعدة عوامل سواء من تأزم الجهة الغربية بين فلسطين وإسرائيل، أو الدول المجاورة الأخرى.

(٥- ٢) التوصيات

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي الباحث بالتوصيات التالية:

١- إجراء البحوث والدراسات التي تتناول العلاقات الأردنية ومجلس التعاون الخليجي لندرة هذه البحوث، والعمل على تقصي مشكلة البطالة بين الجانبين حيث تعمل دول مجلس التعاون على توطين الوظائف والمشاريع لمواطنيها من أجل القضاء على البطالة الوطنية، وفي المقابل لا يمكن الاستغناء عن العمالة الأردنية الماهرة والبيئة الاستثمارية المتوفرة في المملكة الأردنية الهاشمية من أجل إقامة مشاريع تساعد على خفض مستوى البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية ودول مجلس التعاون الخليجي.

٢- بذل الجهود والدور الأردني من أجل استقطاب استثمار دول مجلس التعاون الخليجي من خلال عمل السفارات الدبلوماسية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتشكيل لجان مشتركة بين المملكة الأردنية الهاشمية ودول مجلس التعاون الخليجي من أجل تجسيد العمل المشترك والتعاون على تذليل الصعوبات التي تواجه الاستثمار والتبادل التجاري وغيره.

٣- تشكيل لجان بتمثيل دبلوماسي من أجل العمل على تنمية اقتصاد المملكة الأردنية الهاشمية وإجراء الإصلاحات الاقتصادية التي تعمل على مكافحة البطالة، وتوسيع تبادل الموارد البشرية المؤهلة والمدربة في كافة الأشكال للوصول إلى تنمية مشتركة ناجحه.

٤- توطيد العلاقات الأردنية مع دول مجلس التعاون الخليجي وتفعيل الدور الأردني على كافة الاتجاهات من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة وتقديم المنح بوقتها المحدد.

٥- تفعيل وتعديل قوانين الاستثمار والجمارك من أجل استثمار أفضل وتبادل تجاري أكثر فاعلية وتفعيل دور رجال الأعمال بشكل مشترك تعاوني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

www.manaraa.com

قائمة المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: المراجع العربية

أبو الوفاء، أحمد (٢٠٠٦)، **القانون الدولي والعلاقات الدولية**، ط١، دار النهضة، القاهرة.

أبو عامر، علاء (٢٠٠٤)، **العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم- الدبلوماسية والاستراتيجية**، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

أبو عمشة، محمد كمال (٢٠١١)، "العمالة الأجنبية في دول الخليج: الحاضر والمستقبل"، **مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام**.

أبو هيف، علي (١٩٧٢)، **القانون الدولي العام**، ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية.

إسماعيل، عبد القادر (٢٠٠٩)، **التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنافسة الموارد البشرية الوافدة لمثيلاتها الخليجية**، بحث في الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية، الأكاديمية العربية بالدنمارك.

بدوي، محمد (١٩٧١)، **مدخل إلى عالم العلاقات الدولية**، ط١، الدار المصرية للطباعة والنشر، بيروت.

برنامج مكافحة الفقر في الأردن، ٢٠٠٦.

بلدوين، هانس (د.ت)، **إستراتيجية الغد**، ترجمة: محمود خيري، ط١، مكتبة الإنوجلو المصرية، القاهرة.

التابعي، محمد (١٩٨٨)، **السفارات في الإسلام**، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة.

الجداية، كريمة سليمان (٢٠١٣)، **العلاقات الأردنية- الكويتية خلال الفترة (١٩٦١-١٩٩٩): دراسة تاريخية**، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

جماز، طارق علي (د.ت)، **العلاقات الدولية**، كلية القانون والعلوم السياسية، الدراسات العليا، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك.

جيمس دروتي، روبرت بالستغراف (١٩٨٥)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: د. وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط١، الكويت.

حرب، بيان هاني (٢٠٠٨)، **دور القطاع الخاص في دعم التشغيل وتنمية الموارد البشرية في الوطن العربي**، المنتدى العربي حول "الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل"، الرباط، المملكة المغربية، ٢١-٢٣ أكتوبر.

الحسن، حسن (١٩٩٣)، **التفاوض والعلاقات العامة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.

حقي، سعد (٢٠٠٤)، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط١، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحمداني، قحطان (٢٠٠٤)، **الأساس في العلوم السياسية**، ط١، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

خطاطبه، ليث محمود حسن (٢٠١١)، **قضايا منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الأردن والدول العربية**، بحث مقدم إلى برنامج كرسي منظمة التجارة العالمية، الجامعة الأردنية.

خندلوال، بادامجا (٢٠١٣)، **المملكة العربية السعودية: قضايا مختارة**، صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم ١٣/٢٣٠.

دوبوي، رينه (١٩٨٣)، **القانون الدولي**، ترجمة: سموحي فوق العادة، ط٣، المكتبة العلمية، بيروت.

دويكات، قاسم (١٩٩٥)، العمق الجغرافي الاستراتيجي، **مجلة الأقصى**، العدد (٨٧٩)، ص٧٦- ٨٤.

دويكات، قاسم (١٩٩٦)، القوة السكانية للدولة، **مجلة الأقصى**، العدد (٨٨٢)، ص٩٨-١٠٩.

رسل، فيفلد وآخرون (١٩٤٢)، **الجيوبولتيك، مفاهيم وتطبيق**، ترجمة: يوسف مجلي ولويس اسكندر، ط١، الكرنك للنشر والتوزيع، القاهرة.

الرشيدي، أحمد (٢٠٠٠)، **التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١.

روتيه، بول (د.ت)، **المنظمات الدولية**، ترجمة: أحمد رضا.

الزعبي، بشير، والحنيطي، دوخي (٢٠١١)، تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في معدل البطالة ومستوى المعيشة في محافظة الطفيلة في المملكة الأردنية الهاشمية، **دراسات، العلوم الإدارية**، المجلد (٣٨)، العدد (٢)، ص٤٣٤-٤٥٣.

زهرة، عطا (٢٠٠٢)، **العلاقات الأردنية- العُمانية في السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي**، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان- الأردن.

زهرة، عطا (٢٠٠٨)، **مقدمة في العلوم السياسية**، ط١، مركز حمادة للدراسات والنشر والتوزيع، إربد.

سرحان، عبد العزيز (١٩٨٠)، **مبادئ القانون الدولي العام**، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة.

سلام، ممدوح متروك (٢٠٠٥)، هجرة الأدمغة العربية، **مجلة السويداء**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السليطي، محمد بن عبد الله (٢٠٠٨)، "مشكلة البطالة"، **فعالات ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ٢١-٢٣ أكتوبر، الدوحة، قطر، ص٦٥-٧٥.

السماك، محمد (١٩٨٨)، **الجغرافيا السياسية، أسس وتطبيقات**، ط١، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.

سموحي، فوق العادة (١٩٧٣)، **الدبلوماسية الحديثة**، ط١، دار اليقظة العربية، بيروت.

طشطوش، هايل. (٢٠١٠)، **مقدمة في العلاقات الدولية**، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان.

العبادي، عبد الناصر (١٩٩٩)، **منظمة التجارة العالمية (WTO) واقتصاديات الدول النامية**، ط١، دار الصفاء، عمان.

عبد الحفيظ، محفوظ (٢٠١١)، "تداعيات الخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (٧٨)، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

عبد الفتاح، شبانة (٢٠٠٢)، **الدبلوماسية**، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة.

العجلوني، محمد محمود (٢٠١٠)، "الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقرة وطرق معالجتها"، ورقة عمل (ليست للنشر) مُقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية المنعقد في جامعة الأميرة سمية خلال الفترة ١٠ – ١٢/ ٥.

العقابي، علي عودة (٢٠١٠)، "العلاقات الدولية –دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات"، جامعة بغداد في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

عمايرة، محمد ناجي (٢٠١٣)، "الأردن ودول الخليج العربي علاقات أرسخ من الانضمام إلى مجلس التعاون"، **مقالات/ جريدة الرأي**.

غالي، بطرس؛ عيسى، محمود (١٩٨٦)، **المدخل إلى علم السياسة**، ط٧، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

غانم، محمد (١٩٧٢)، **مبادئ القانون الدولي العام**، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة.

فرانكل، جوزيف (١٩٨٤)، **العلاقات الدولية**، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، الطبعة ٢، جدة، تهامة.

الفرجات، عيسى (٢٠٠٩)، "واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي"، المدونة المالية والاقتصادية، الإنترنت.

فريق التحرير (٢٠١٠)، **تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي**، المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليله، محمد، (١٩٧١)، **النظم السياسية (الدولة والحكومة)**، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة.

مارتن وايت، **لماذا لا توجد نظرية عالمية للعلاقات الدولية؟**، اقتباس من كتاب جيمس دورتي، روبرت بالستيغراف.

مارسيل، ميرل. (د.ت)، **السياسة الخارجية**، ترجمة: خضر خضر، جريس يرس، ط١، سلسلة آفاق دولية، بيروت.

مبيضين، مخلد (٢٠٠٨)، "العلاقات الخليجية الإيرانية ١٩٩٧ – ٢٠٠٦ (السعودية حالة دراسة)"، **المنارة**، المجلد (١٤)، العدد (٢)، ص٣٤١-٣٨٢.

مجموعة مؤلفين (٢٠٠٩)، **فعاليات ورشة عمل "البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نحو إستراتيجية للحد من آثارها"، الدوحة، ٢١-٢٣ أكتوبر (٢٠٠٨)**، ط١، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، قطر.

محمود، ياسر محمد (٢٠٠٦)، **العولمة والفقر في مصر**، ملتقى دولي: قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مصر.

المعايطة، سامر محمد (٢٠١٠)، "العلاقات الأردنية العمانية (١٩٧٠-١٩٩٩)"، **رسالة دكتوراه**، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

معلا، ناجي. (١٩٩٢)، **التفاوض: الإستراتيجية والأساليب**، ط٢، دار وائل للنشر، عمان.

مقري، زكية ويحياوي، نعيمة (٢٠١١)، **المشروعات الصغيرة والمتوسطات كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية**، بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة، الفترة ٢٣- ٢٤ فبراير، الجزائر.

منصور، ميلاد يونس. (١٩٩١)، **مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، ط١، جامعة ناصر، طرابلس.

منظمة العمل العربية (٢٠١١)، "أثار الأزمة الاقتصادية على العمالة الوطنية والعربية"، **مؤتمر العمل العربي**، بند (٨)، الدورة (٣٨)، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

مهنا، محمد؛ ومعروف، خلدون (د.ت)، **تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط**، مكتبة غريب، القاهرة.

الندوة القومية حول المواءمة بين سياسات التعليم و التدريب المهني والتقني ومتطلبات سوق العمل، منظمة العمل العربية، القاهرة: ١٤-١٦ جوان ٢٠٠٥.

الهزايمة، محمد (٢٠٠٤)، **قضايا دولية**، ط١، دار الحامد عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هشام، جيم (١٩٨٠)، الذارع الطويلة للأسطول البحري، **مجلة الدفاع العربي**، ٩٠ (٤).

هولستي، خلفيات (١٩٦٤)، **فكرة القوة في العلاقات الدولية**، اقتباس من كتاب كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، ج١، جامعة بغداد، ١٩٧٩.

هياجنه، عدنان محمد (٢٠٠٦)، **العلاقات الخليجية- الأردنية الواقع والمستقبل ١٩٨٠-٢٠٠٤**، ط١، مركز الخليج للأبحاث، دبي- دولة الإمارات العربية.

هياجنه، عدنان (٢٠٠٥)، **العلاقات الأردنية – الأمريكية في عهد الملك عبد الله الثاني: دراسة تحليلية: ١٩٩٩-٢٠٠٤**، عمان، مركز الرأي للدراسات والمعلومات.

الوافي، الطيب وبهلول، لطيفه، البطالة في الوطن العربي. أسباب وتحديات. جامعة تبسة، د.ت، ص ٨١-٨٢. المصدر: www.kantakji.com/media/4127/7838.doc

ثانياً: المراجع الأجنبية

Coplin, W. (1966). The function of international law. Chicgo, rand mc nally.

Gawdat, Bahgat. (2003), The New Middle East: The gulf monarchies and Israel. The Journal of social: Political, and Economic Studies, 82(2), p: 123.

Holsti. (1974), International politics. London.

Kennedy, G., & Macmillan, J. (1987), Managing negotiation London: Hutchinson business book, Limited.

Peterson, J. (2004),Oman: Three and a half decades of change and development. Middle East Policy, 11(2), 125-137.

Prados, Alfred, (1997), Jordan Relations and Bilateral Issues. CRS Issue Brief, http://fas.org/man/crs/93_085.htm.

ثالثاً: التقارير السنوية

دائرة الإحصاءات العامة (٢٠١٤)، **إحصاءات العمل في الأردن (٢٠٠٨-٢٠١٢)**، المملكة الأردنية الهاشمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: المواقع الالكترونية

الدرعاوي سلامه، العلاقات الأردنية السعودية. موقع الحقيقة الدولية، المصدر: (http://factjo.com/pages/print2.aspx?id=3664)

افتتاحية الدستور، الأردن والسعودية: نموذج فريد للعلاقات الاستراتيجية العربية. موقع صوت المواطن، ٢٠١٤، المصدر: http://swtmowatn.com/news.php?nid=4277

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العلاقات الثنائية بين الأردن والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. التعاون بين الأردن والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ٢٠١٤، المصدر: http://www.mop.gov.jo/arabic/pages.php?menu_id=296

الدعيج، حمد صالح، سفير الكويت يوصف علاقة الأردن ببلده بأنها نموذجاً للتعاون العربي. الموقع أسرار نيوز، ٢٠١٤، ص١، المصدر: http://www.secretsnews.com/read-news/41586

الفرالة، علاء. اقتصاديون: حجم الاستثمارات الكويتية تؤكد قوة العلاقات الاقتصادية بين البلدين (الأردن والكويت). جريدة الرأي الإلكترونية، ٢٠١٣، المصدر: http://www.alrai.com/article/610146.html

سفارة الإمارات العربية المتحدة، العلاقة الثنائية: العلاقات بين دولة الإمارات والأردن. ٢٠١٤، المصدر: http://www.uae-embassy.ae/Embassies/jo/Content/1254

الكعبي، حمد كرم (المستشار الثقافي)، العلاقات الأردنية الإماراتية: نبذة موجزة عن العلاقات الثقافية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية. موقع سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة الملحقية الثقافية في الأردن، ٢٠١٠، المصدر: http://uaecultural-jo.org/7

لجنة توجيهية للاستثمار والشؤون الاقتصادية في السفارة الأردنية بالإمارات. موقع بترا وكالة الأنباء الأردنية، ٢٠١٢/١١/٢٧، المصدر: http://www.petra.gov.jo/public_news/Nws_NewsDetails.aspx?Menu_ID=&Site_Id=2&lang=1&NewsID=131551&CatID=14

رجا، أسماء. العلاقات الأردنية القطرية.. توتر وانفراج. موقع عمان نت. ٢٠١٤، المصدر: http://ar.ammannet.net/news/225131

جوما، سيرين. البنك الدولي يعلن مساندته للخطة الجديدة لمكافحة الفقرة والبطالة في الأردن. واشنطن، ١(٢٠٢): ٤٧٣-٧١٩٩، ٢٠٠٣، المصدر: http://web.worldbank.org/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردن الإخبارية، الفايز: قمة أردنية قطرية نهاية الشهر تتوج مسيرة العلاقات الثنائية. موقع أخبار الأردن، المصدر: http://www.jordanzad.com/print.php?id=32172

الفارسي، خميس بن محمد، السفير العماني: علاقتنا مع الأردن ثابتة وراسخة منذ القدم. موقع عروبة الإخباري، ٢٠١٤، المصدر:

http://orobanews.com/index.php/embassies/12435-

جفرا نيوز، وزير العدل يبحث تعزيز التعاون القانوني القضائي مع سفير سلطنة عمان. ٢٠١٤، المصدر: http://www.jfranews.net/more-82297-1-

البرعمي، مسلم بن بخيت، السفير العماني: علاقتنا مع الأردن مبنية على أسس صحيحة وصادقة. موقع الأردن الإخباري، المصدر:

http://www.jordanzad.com/print.php?id=28068

بترا، وزير الداخلية يؤكد متانة العلاقات الأردنية البحرينية. بترا وكالة الأنباء الأردنية الإلكترونية، ٢٠١٤، المصدر:

http://petra.gov.jo/Public_News/Nws_NewsDetails.aspx?Site_Id=2&lang=1&NewsID=160142&CatID=13

عبد الهادي، نيفين، الكعبي، سفير البحرين لدى الأردن: العلاقات الأردنية البحرينية أنموذج في العلاقات العربية العربية. جريدة الدستور، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، المصدر: http://www.addustour.com

الجمارك الأردنية، توطيد العلاقات الأردنية البحرينية- الصرايره يستقبل مدير عام الجمارك البحرينية. المصدر:

http://www.customs.gov.jo/customsdynamic/public_news/Nws_NewsDetails.aspx?Lang=1&site_id=0&Page_Id=&NewsID=226&Type=P=&Path

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com